الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهار البلدان كرامة الإنسان

UNFPA
صندوق الأمم المتحدة للسكان

هيئة الأمم المتحدة للمرأة
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

UNDP

الكويت

العدالة بين الجنسين والقانون

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

UNFPA
صندوق الأمم المتحدة للسكان

هيئة الأمم المتحدة للمرأة
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

UNDP

العدالة بين الجنسين والقانون

الكويت

© 2202 الأمم المتحدة
حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الإسكوا أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو صندوق الأمم المتحدة للسكان، أو هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الإسكوا أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو صندوق الأمم المتحدة للسكان أو هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها.

لا تتحمل الإسكوا ولا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولا صندوق الأمم المتحدة للسكان، ولا هيئة الأمم المتحدة للمرأة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء ومنتجات تجارية أن الإسكوا أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو صندوق الأمم المتحدة للسكان أو هيئة الأمم المتحدة للمرأة تدعمها.

مطبوعة صادرة عن:
الإسكوا، بيت الأمم المتحدة
ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان
الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
United Nations Development Programme, One UN Plaza, New York, NY, 10017, USA

صندوق الأمم المتحدة للسكان
70 أ، شارع النهضة، سرايات المعادي، القاهرة، مصر
الموقع الإلكتروني: arabstates.unfpa.org

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
فيلا 37، شارع 85، سرايات المعادي، القاهرة، مصر
الموقع الإلكتروني: https://arabstates.unwomen.org/ar

صورة الغلاف: ©SrdjanPav/E+ via Getty Images

شكر وتقدير

هذه التقارير الوطنية هي ثمرة تعاون بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والمكاتب الإقليمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وما كان لهذا العمل أن يُنجَز بدون الجهود المتميّزة لأشخاص كُثُر على المستويين الإقليمي والوطني.

من الإسكوا، ندى دروزه، رئيسة مركز المرأة في الإسكوا، التي أدارت مبادرة المساواة بين الجنسين والقانون، بما فيها تطوير المصفوفة وإعداد التقارير، ويسّرت عدداً من الاستشارات الوطنية في بعض الدول، تحت إشراف مهريناز العوضي، مديرة مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة. وقامت منار زعيتر، المستشارة الإقليمية في قضايا المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، بتطوير مضمون التقارير وإعدادها بشكلها النهائي باللغة العربية. واستفادت الإسكوا في إعداد هذه التقارير في مراحلها المختلفة من منال منشي، المستشارة الإقليمية في قضايا المساواة بين الجنسين، التي عمدت إلى تجميع التقارير وتنسيقها في المراحل الأولى للعمل، وصوفيا ناصر، المتدرّبة في الإسكوا، التي أعدت المسودة الأولى للمصفوفة التقييمية المحدثة اعتماداً على المؤشر الخاص بالمقصد الأوّل من الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، والمتدربتين كارين مراد ورهف زاهر اللتين رافقتا العمل على المبادرة.

ومن المركز الإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كان لفرانسيس غاي، رئيسة الفريق الإقليمي للنوع الاجتماعي، ورانيا طرزي، رئيسة الفريق الإقليمي للنوع الاجتماعي بالإنابة إسهامات في مراجعة التقارير الأولية ومواكبة الاستشارات الوطنية في بعض البلدان وتنظيم أعمال مبادرة المساواة بين الجنسين والقانون عموماً. كذلك، شاركت كل من ليان مكاي، مستشارة سيادة القانون، وأنيسة والجي، أخصائية برنامج سيادة القانون والأمن وحقوق الإنسان، وأرمانيا ايمباي، أخصائية سيادة القانون والأمن وحقوق الإنسان في مراحل مختلفة من إعداد التقارير.

ومن المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، أسهمت كل من سيمون إيلي أولوش أولونيا، مستشارة إقليمية في المشاركة السياسية للمرأة، وكلير فان لوفرين، محللة برامج، واستير مولامبا، مساعدة محلل برامج في مراجعة التقارير الأولية ومواكبة الاستشارات الوطنية في بعض البلدان وتنظيم أعمال مبادرة المساواة بين الجنسين والقانون عموماً تحت إشراف السيدة سوزان ميخائيل إلدهاغن، المديرة الإقليمية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية، والسيدة يانيكا فان دير غراف كوكلر، نائبة المديرة الإقليمية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية.

ومن المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، أسهم كلّ من كريستين شينيير، محللة برامج في قضايا النوع الاجتماعي، وثيودورا كاستان، أخصائية برامج إقليمية في قضايا النوع الاجتماعي، وحنان رباني، مستشارة البرامج الإقليمية في مجال حقوق الإنسان والثقافة عموماً تحت إشراف لؤي شبانه، المدير الإقليمي، وكارينا نيريسيان، نائبة المدير الإقليمي.

وقامت المستشارات الثلاث شيرين بطشون ونجلاء سرحان ومنار زعيتر بإعداد المراجعة المكتبية الأولية للقوانين والتشريعات الناظمة للدول العشرين بناءً على المصفوفة المعدّلة لمبادرة المساواة بين الجنسين والقانون.

وشكر خاص للجهات الحكومية وغير الحكومية التي ساهمت خلال فترة إعداد التقرير في قراءة ومناقشة المسودات الأولى منه، وتقديم ملاحظات قيّمة وموارد تشريعية وفنية مختلفة.

وشكر خاص لحكومة اليابان على دعمها السخي لمبادرة المساواة بين الجنسين والقانون.

المحتويات

شكر وتقدير 3
مقدمة 7
المصفوفة القطرية - الكويت 8

1. الإطار العام للدولة 14
ألف. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة 15
باء. الدستور 16
جيم. الإطار القانوني العام 16
دال. الآليات والسياسات والاستراتيجيات 16
هاء. الخدمات القانونية والاجتماعية 17

2. الأهلية القانونية والحياة العامة 18
ألف. الأهلية القانونية 19
باء. المشاركة في الحياة العامة 20

3. الحماية من العنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص 22
ألف. الحماية من العنف الأسري 23
باء. الجرائم "بذريعة الشرف" 24
جيم. تشويه الأعضاء التناسلية للإناث 24
دال. الزنا والعلاقات الجنسية خارج إطار الزواج 24
هاء. الاغتصاب 24
واو. التحرش الجنسي 24
زاي. العنف في الفضاء الإلكتروني 25
حاء. الاشتغال بالجنس ومكافحة البغاء 25
طاء. الاتجار بالبشر 25

4. العمل والمنافع الاقتصادية 26
ألف. عدم التمييز في العمل 27
باء. القيود على عمل المرأة 27
جيم.الحقوق والتأمينات الأسرية والاجتماعية 27
دال. التحرش الجنسي في مكان العمل 28
هاء. العاملات في المنازل 29

5. المسائل الأسرية (الأحوال الشخصية) 30
ألف. زواج الأطفال 31
باء. إبرام عقد الزواج 31
جيم. الطلاق 32
دال. الولاية وحضانة الأطفال 32

هاء. الميراث 33
واو. الجنسية 33

6. الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية **34**
ألف. الرعاية الصحية للأمهات 35
باء. وسائل منع الحمل 35
جيم. الإجهاض 35
دال. التثقيف في مجال الصحة الجنسية 36
هاء. الكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية وتقديم المشورة 36
واو. الميل الجنسي والقضايا ذات الصلة 36

التشريعات **39**

المراجع **40**

الحواشي **41**

المصفوفة ومعايير الترميز **44**

مقدمة

أجرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، دراسة حول العدالة بين الجنسين والقانون. وقدّمت هذه الدراسة التي نُشرت للمرة الأولى عام 2018 ونُقحت عام 2021، تقييماً شاملاً للقوانين والسياسات التي تؤثر في المساواة بين الجنسين على مستويات التعزيز والإنفاذ والرصد في بلدان المنطقة العربية. واعتمد التقييم على 74 مؤشراً يوضح كل واحد منها مدى اقتراب القانون أو السياسة العامة من المعايير الدولية أو بُعده عنها، وذلك من خلال مصفوفة صُممت لهذا الغرض بالاستناد إلى المؤشر الخاص بالمقصد الأول من الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة.

وتشمل الدراسة عشرين دولة عربية، وتستعرض أبرز التطورات التشريعية والسياساتية التي استجدت فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والقانون. ويتألف كل تقرير قُطري من موجز قُطري ومصفوفة تبيّن مدى انسجام النصوص القانونية مع الاتفاقيات والمعايير الدولية. ويوفر كل موجز، بالإضافة إلى اللمحة العامة الاستهلالية التي تفصّل الخلفية والأساس المنطقي وإطار العمل التحليلي والمنهجية المتّبعة، تحليلاً لقوانين الدولة وسياساتها لناحية تعزيز أو إعاقة المساواة بين المرأة والرجل أمام القانون، ودورها في كفالة الحماية من العنف ضد المرأة على صعيد ستة مجالات هي:

- الإطار العام للدولة
- الأهلية القانونية والحياة العامة
- الحماية من العنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص
- العمل والمنافع الاقتصادية
- المسائل الأسرية (الأحوال الشخصية)
- الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية

وفيما يتعلق بالمنهجية المتبعة في تطوير هذه الموجزات القُطرية، فقد اتُخذت الخطوات التالية:

1. أُعدّ موجز أولي بالاعتماد على تحليل الأدبيات التي تتناول مختلف القوانين والقواعد التنظيمية والسياسات، وممارسات إنفاذ القوانين المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في البلدان العشرين، ليشكّل أساس مسودات الموجزات القُطرية.
2. طُورت مصفوفة تقييمية خاصة بمحاور الموجز القُطري الستة تتناول القوانين لناحية تعزيزها وكذلك إنفاذها الحقوق من خلال ترميز المؤشرات بألوان محددة يتم تحديدها بناءً على مدى انسجام النص القانوني مع المعايير الدولية. وعموماً، يتم ترميز القوانين التي تنص على المساواة بين الجنسين باللون الأخضر، أما في الحالات التي تمت فيها معالجة بعض جوانب القانون المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، ولكن لا تزال هناك فجوات تحول دون انسجام النص القانوني مع المعايير الدولية، فيتم الترميز باللون البرتقالي. وفي الحالات التي لا ينص فيها القانون على المساواة بين الجنسين بشكل واضح وغير ملتبس، يتم الترميز باللون الأحمر. ويتم ترميز المعايير التي لا يغطيها القانون باللون الأسود. أما عندما لا تتوفر بيانات، فيتم الترميز باللون الرمادي. ويلي هذه المقدمة المعايير المستخدمة والتي تغطي 74 مؤشراً.
3. تجدر الإشارة إلى أنّ منهجية التقرير لا تسعى إلى تقييم جهود الدولة ومساعيها لإعمال حقوق النساء، ولا استعراض كل التدخلات والبرامج والتدابير الوطنية، كما أنّ المصفوفة والمعايير المعتمدة لا تقيس الجانب التطبيقي للقوانين بل تركز على الإطار القانوني ومدى تحقيقه للمساواة بين الجنسين، بحسب الاتفاقيات والأطر الدولية. ويمكن أن يساهم التقرير في دعم جهود الشركاء الوطنيين في تعديل المنظومة التشريعية تواؤماً مع المعايير والمتطلبات الدولية والأممية.
4. عُرضت التقارير الأولية والمصفوفة التقييمية على الشركاء في الدول العربية للمراجعة وإبداء الرأي وتحديث المعلومات بما ينسجم مع التطورات التشريعية وتحديثاتها.
5. نظراً إلى محدودية عملية المراجعة المكتبية للأدبيات، تولت فِرق الأمم المتحدة القُطرية وخبراء استشاريون قيادة مسار التحقق القُطري لكلّ مسودة من مسودات الموجزات القُطرية. وقد جرى هذا المسار لضمان دقة كلّ موجز قُطري، واشتمل على التماس آراء الشركاء الحكوميين وغيرهم من أصحاب المصلحة الوطنيين الرئيسيين.
6. عُدِّلت الموجزات وتم تحميلها على الموقع الإلكتروني.
7. سيعمل الشركاء سنوياً على تحديث الترميز الخاص بكل دولة اعتماداً على مسار تطوير وتعديل التشريعات الوطنية.

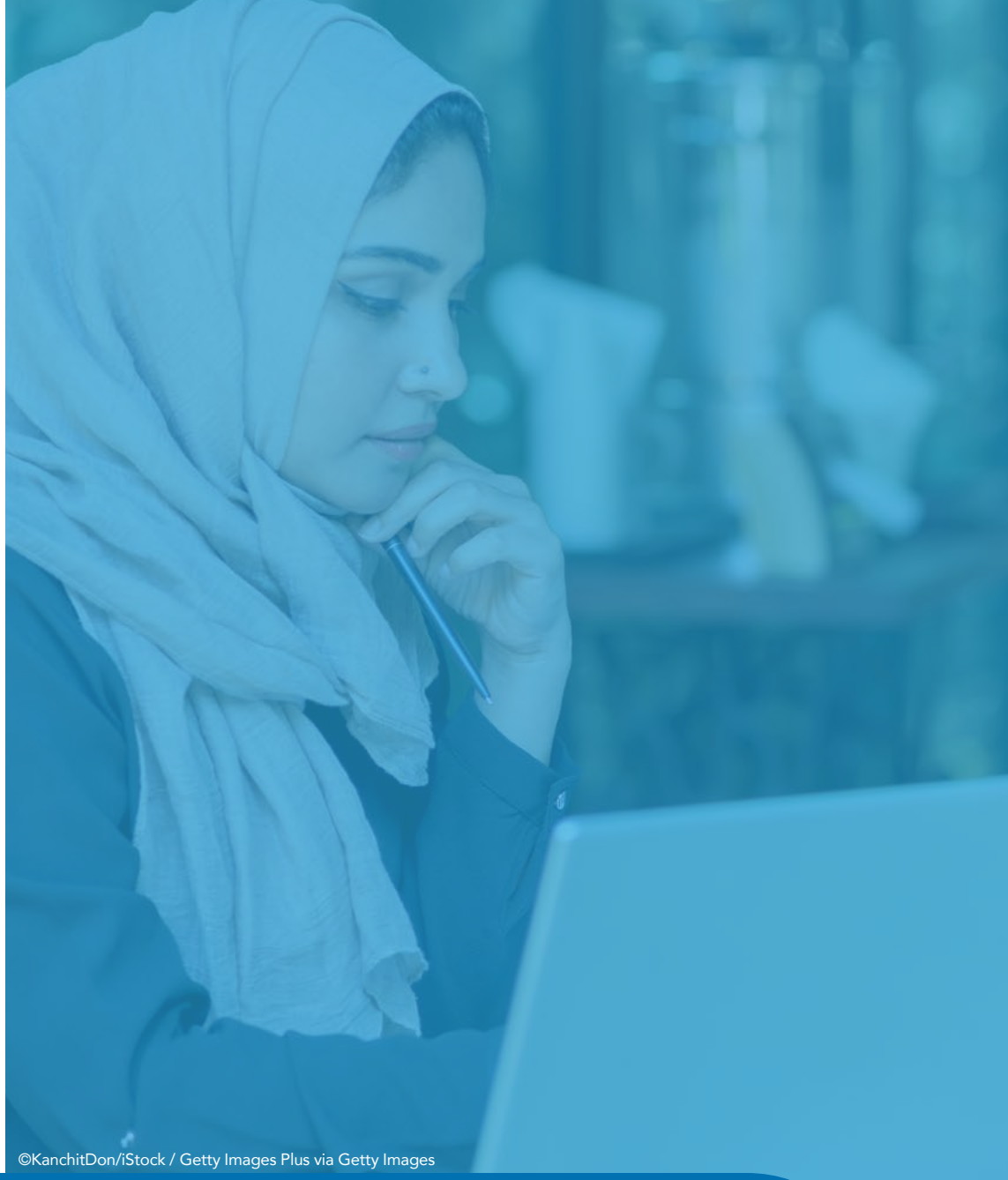

©KanchitDon/iStock / Getty Images Plus via Getty Images

المصفوفة القطرية - الكويت

تتبنى المصفوفة القطرية وتلتزم معايير الترميز التي تم اعتمادها في مبادرة المساواة بين الجنسين والقانون. للاطلاع على هذه المعايير، يُرجى مراجعة "المصفوفة ومعايير الترميز" المتوفرة في نهاية هذا التقرير.

الإطار العام للدولة

هل صدّق البلد على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (اتفاقية سيداو)؟ وهل أبدى أي تحفظات على تنفيذ بنود الاتفاقية؟

انضمّت الكويت إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام 1994 مع تحفظات على المادة 9(2) بشأن الجنسية والمادة 16(و) بشأن الزواج والأسرة.

هل يشير الدستور إلى المساواة بين الجنسين وعدم التمييز ضد المرأة؟

يحظّر الدستور التمييز على أساس الجنس. فقد نصت المادة 29 على أن "الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة. ولا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين".

إذا كان القانون العرفي مصدراً شرعياً للقانون بموجب الدستور، فما هي صلاحيته إذا كان ينتهك الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو بعدم التمييز ضد المرأة؟

القانون العرفي ليس مصدراً للتشريع بموجب الدستور.

إذا كان قانون الأحوال الشخصية مصدراً قانونياً يعتدّ به بموجب الدستور، فما هي صلاحيته إذا كان ينتهك الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو بعدم التمييز ضد المرأة؟

الشريعة الإسلامية هي مصدر رئيسي للتشريع بموجب الدستور، ومع ذلك لم يتناول التشريع أو السوابق القضائية مسألة صلاحيتها في حال تناقضت مع الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة.

هل تحدّد القوانين المحلية بوضوح ولاية واختصاص نُظُم العدالة غير الرسمية حيثما وجدت، من حيث إنفاذها القوانين الرسمية وغير الرسمية الواجب اتساقها مع المعايير الدولية، بما في ذلك عدم التمييز؟

لا يحدِّد القانون ولاية واختصاص أنظمة العدالة غير الرسمية.

هل من قانون مناهض للتمييز يحظّر التمييز المباشر وغير المباشر ضد المرأة؟

يحظّر الدستور التمييز على أساس الجنس غير أنه لا يوجد قانون عام يحظّر التمييز غير المباشر على أساس الجنس أو يميّز بينهما.

هل وضِعت خطة عمل أو سياسة وطنية من أجل التصدي للعنف ضد النساء والفتيات تشرف عليها آلية وطنية مكلّفة رصد التنفيذ واستعراضه؟

لم تضع الكويت خطة عمل أو سياسة بشأن التصدي للعنف ضد النساء والفتيات.

هل رصدت الهيئات الحكومية تعهدات في الميزانية لتنفيذ التشريعات المناهضة للعنف ضد النساء والفتيات عبر إلزام الحكومة بتوفير ميزانية أو تخصيص الأموال بغية تنفيذ البرامج أو الأنشطة ذات الصلة؟

لا تشمل الميزانية التزاماتٍ لتنفيذ تشريعات مناهضة للعنف ضد النساء والفتيات.

هل هناك حالياً استراتيجية أو خطة عمل وطنية تتضمن تدابير تكفل وصول الجميع على قدم المساواة إلى كافة المعلومات والخدمات والسلع المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، وهل خُصّصت موارد الميزانية والموارد البشرية والإدارية لتنفيذها؟

لم تضع الكويت خطة عمل أو سياسة خاصة بالصحة الجنسية والإنجابية.

هل المعونة القانونية مكفولة في المسائل الجنائية؟

يؤكد الدستور على حق الدفاع القانوني للمتهمين في المسائل الجنائية. ووفق قانون الإجراءات الجنائية وقانون المحاماة، يحق للمتهمين توكيل محامين للدفاع عنهم، وحضور الجلسة معهم، وإذا لم يكن لديهم محامون، على المحكمة أن تعيّن محامياً لكل متهم/متهمة.

هل المعونة القانونية مكفولة في المسائل المدنية/الأسرية؟

هناك أحكام إلزامية بشأن المساعدة القانونية في المسائل المدنية. فالمادة 26 من قانون المحاماة تنص على التزام نقابة المحامين، بناءً على طلب المحكمة، بتكليف محامٍ في القضايا المدنية والتجارية والجزائية للمتقاضين المعسرين.

هل هناك قوانين تشترط صراحةً إنتاج و/أو نشر الإحصاءات المصنّفة حسب نوع الجنس؟

لا يوجد تشريع يشير إلى إحصاءات مصنفة على أساس الجنس.

الأهلية القانونية والحياة العامة

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في طلب الحصول على جواز سفر؟

كان قانون جوازات السفر يفرض قيوداً على المرأة، إذ كان يشترط موافقة الزوج على طلب المرأة المتزوجة الحصول على جواز سفر. وفي عام 2009، حكمت المحكمة الدستورية بتعارُض هذا النص مع نصوص الدستور المتعلقة بحقوق الفرد بالمساواة أمام القانون والحقوق الشخصية والحق في التنقُّل، وحكمت بحق الزوجة باستخراج جواز سفر بدون إذن الزوج.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الحصول على بطاقة هوية؟

للنساء والرجال حقوق متساوية في الحصول على بطاقة الهوية.

هل يتعيّن على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل المدنية؟

المرأة الكويتية غير مطالبة بالحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، والأزواج وأفراد الأسرة الآخرين قبل الشروع في الإجراءات القانونية في الأمور المدنية والتجارية.

هل يتعيّن على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل الشخصية/الأسرية؟

ليس للمرأة والرجل حقوق متساوية في الشروع في الإجراءات القانونية في شؤون الأسرة. على سبيل المثال، لكي تعقد المرأة دون سن الخامسة والعشرين زواجاً شرعياً، يجب أن تحصل على موافقة ولي أمرها الذي يمثّلها في العقد. ولا تحتاج المرأة التي بلغت هذه السن إلى موافقة وليّها، لكن يتعين عليه أن يبرم عقد الزواج.

هل لشهادة المرأة الوزن الثبوتي نفسه أمام المحكمة أسوةً بشهادة الرجل؟

تحمل شهادة المرأة في المحكمة وزن الأدلة نفسه مثل شهادة الرجل في معظم الحالات، ولكن لا تزال هناك استثناءات مهمة. على سبيل المثال، يشترط عقد الزواج حضور شاهدين بالغين من الذكور، بينما تتطلب شهادة الطلاق على أساس الضرر حضور رجلين بالغين أو رجل وامرأتين.

هل يمكن للمرأة أن تبرم عقداً أسوةً بالرجل؟

تنص المادة 84 من القانون المدني على الأهلية القانونية كشرطٍ مسبق لإبرام العقود، مع عدم وجود قيود على نوع الجنس في إبرام العقود.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في حيازة الممتلكات واستعمالها والتصرف فيها؟

ينظِّم القانون المدني حيازة الممتلكات ويعتمد لغة محايدة بين الجنسين تؤكد حق الملكية للجميع، ولا يفرض القانون المدني أي قيود على حق المرأة في الملكية.

هل يجيز القانون للمرأة تسجيل الأعمال التجارية أسوةً بالرجل؟

لا توجد قيود قانونية خاصة بنوع الجنس على تسجيل الأعمال التجارية.

هل تتمتع النساء والرجال بحقوق متساوية في تولي المناصب العامة والسياسية وفي الوصول إليها (في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية)؟

يمكن أن تتولّى المرأة مناصبَ عامة وسياسية في السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية باستثناء رئاسة الدولة. ولم تعتمد الدولة تدابيرَ إيجابية في ما يتعلق بتولّي المناصب والوظائف العامة.

هل تخصَّص للمرأة حصص (مقاعد مخصصة) في مقاعد البرلمان الوطني؟

لا توجد أحكام قانونية بشأن الكوتا سواء للمقاعد و/أو قوائم المرشحين في البرلمان الوطني.

هل من قانون يحظّر صراحةً العنف ضد المرأة في السياسة والانتخابات؟

يحظّر القانون العنف في السياسة والانتخابات من دون ذكر العنف ضد المرأة صراحة. ويعاقِب قانون الانتخابات الجرائم التي ارتُكِبت أثناء العملية الانتخابية، بما في ذلك استخدام القوة أو العنف ضد الناخبين ونشر معلومات غير صحيحة عن سلوك المرشحين.

الحماية من العنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف البدني؟

في أيلول/سبتمبر 2020، أصدرت الكويت القانون رقم 16 في شأن الحماية من العنف الأسري. ويشمل التعريف الذي ينص عليه هذا القانون جميع أشكال العنف الجسدي.

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف الجنسي؟

يشمل التعريف الذي ينص عليه القانون الخاص بالحماية من العنف الأسري جميع أشكال العنف الجنسي.

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف النفسي/العاطفي؟

يشمل التعريف الذي ينص عليه القانون الخاص بالحماية من العنف الأسري جميع أشكال العنف النفسي.

هل هناك تشريع بشأن العنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف المالي/الاقتصادي؟

يشمل التعريف الذي ينص عليه القانون الخاص بالحماية من العنف الأسري جميع أشكال العنف المالي.

هل تتاح أوامر حماية جنائية ومدنية لضحايا العنف تتأتى عن انتهاكها عواقب قانونية (يعتبر انتهاكها جريمة)؟

تنص المواد 17 إلى 20 من قانون العنف الأسري على توفير أوامر حماية لضمان سلامة الضحايا وعلى فرض عقوبات إذا خالف الجاني هذه الأوامر.

هل يجيز القانون الظروف المخففة في جرائم قتل الإناث؟

بموجب المادة 153 من قانون العقوبات، إذا وجد الرجل زوجته أو ابنته أو أمه أو أخته ترتكب الزنا، وإذا قتلها أو شريكها في نوبة غضب، يواجه عقوبةً بالسجن لا تتجاوز ثلاث سنوات و/أو يدفع غرامة قدرها 225 ديناراً كويتياً.

هل يجرِّم القانون تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في حال ممارسته؟

لا يوجد قانون يحظّر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. ولا يُمارَس ختان الإناث على نحو شائع في الكويت.

هل يجرِّم القانون فعل الزنا؟

يُعاقَب على الزنا والجنس خارج الزواج بموجب المواد 194 إلى 197 من قانون العقوبات الكويتي.

هل تجرِّم القوانين فعل الاغتصاب على أساس عدم الرضا، بدون اشتراط إثبات استعمال القوة البدنية أو الإيلاج؟

يُجرَّم الاغتصاب بموجب قانون العقوبات، وينبغي إثبات القوة لتحديد مدى العقوبة. وينص القانون على عقوبة تتراوح بين السجن لمدة 15 إلى 21 سنة وتصل العقوبة إلى الإعدام

إذا كان الجاني أحد أفراد الأسرة أو له ولاية على الضحية.

هل يجرِّم القانون الاغتصاب الزوجي؟

لا يُجرَّم الاغتصاب الزوجي بموجب قانون العقوبات، ولكن بموجب قانون العنف الأسري رقم 16 لعام 2020، يمكن لضحايا العنف الأسري التقدم بطلب للحصول على أوامر الحماية ضد جرائم العنف الأسري التي تُعرَّف على أنها تشمل الاعتداء الجنسي بالإضافة إلى أشكال أخرى من العنف.

هل يتضمن القانون تبرئة الجاني إذا تزوج ضحيته؟

لا يتناول القانون مسألة تبرئة المُغتصِب إذا تزوج ضحيته، إلا أنّه بموجب المادة 182 من قانون العقوبات، إذا تزوج الخاطف الأنثى التي خطفها زواجاً شرعياً بإذن من وليّها، وطلب الوليّ عدم معاقبة الخاطف، لا يُحكَم عليه بعقوبة ما.

هل يُعرَّف التحرُّش الجنسي في أي تشريع؟

لا يتضمن قانون العقوبات نصاً خاصاً بالتحرُّش الجنسي إلا أنّ المادة 199 منه يمكن أن تُطبَّق في مثل هذه الحالات، حيث تجرِّم أي فعل مخل بالآداب لا يصل إلى انتهاك أخلاق المرأة أو آدابها ويُرتكَب في مكان خاص ضدّها من دون موافقتها. ويُعاقَب الجاني بغرامة و/أو بالسجن.

هل هناك نصّ في القانون يجرِّم العنف في الفضاء الإلكتروني ضد النساء والفتيات؟

لا يتضمن القانون نصاً يتناول تحديداً العنف الإلكتروني ضد النساء والفتيات لكنّ قانون الجرائم الإلكترونية يجرِّم الأفعال التي تُرتَكب باستخدام تكنولوجيا المعلومات لتهديد أو ابتزاز شخص طبيعي أو اعتباري لحمله على التصرف أو الامتناع عن التصرف، أو الأعمال التي تهدِّد أو تشوِّه كرامة الأشخاص أو شرفهم أو اعتبارهم أو سمعتهم.

هل يُجرَّم الاشتغال بالجنس والبغاء؟

يُحظّر البغاء بموجب قانون العقوبات.

هل هناك أحكام شاملة (عقابية وحمائية ووقائية) بشأن الاتجار بالبشر في أي قانون؟

تنص المادة 185 من قانون العقوبات على أن كل من يُدخِل إلى الكويت أو يُخرِج منها أيَّ فرد بقصد استرقاقه، أو يشتري أو يبيع أو يهدي غيره على أنه عبد، يُعاقَب بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تزيد على 375 ديناراً أو بإحدى هاتين العقوبتين.

العمل والمنافع الاقتصادية

هل يفرض القانون عدم التمييز ضد المرأة في العمل؟

بموجب المادة الأولى من القرار الوزاري رقم 177 لسنة 2021، يُحظّر على أصحاب العمل التمييز في العمل على أساس نوع الجنس أو العمر أو الحمل أو الحالة الاجتماعية في جميع جوانب العمل لأن ذلك يخلّ بأحكام القوانين المعمول بها.

هل يفرض القانون المساواة في الأجر عن العمل نفسه الذي يؤديه الرجل؟

ينص قانون العمل في القطاع الخاص على أن العاملة يحق لها الحصول على الراتب نفسه الذي يتقاضاه العامل، إذا كانت تؤدي الوظيفة نفسها.

هل يفرض القانون الأجر المتساوي في العمل ذي القيمة المتساوية؟

لا يتضمن القانون أي حكم يؤكد على الحق في أجر متساوٍ للعمل ذي القيمة المتساوية.

هل يجيز القانون للمرأة أداء الوظائف نفسها التي يؤديها الرجل؟

يفرض القانون قيوداً خاصة بنوع الجنس على الأعمال الشاقة أو على مهن محدَّدة تَستخدِم أنوثة المرأة بطريقة لا تتماشى مع الآداب العامة.

هل يجيز القانون للمرأة العمل خلال ساعات الليل أسوةً بالرجل؟

يفرض القانون قيوداً خاصة بنوع الجنس على العمل الليلي، باستثناء أعمال الرعاية الصحية التي تتطلب تصريحاً من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

هل تميِّز القوانين الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية (قوانين العمل، وقوانين التقاعد المدني، وغيرها من القوانين) بين الرجل والمرأة من حيث سن التقاعد؟

ينص القانون على سن التقاعد نفسها للعاملين والعاملات. ومع ذلك، يوفر قانون الضمان الاجتماعي للعاملات المتزوجات خيار التقاعد المبكر.

هل تضمن القوانين الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية حقوقاً متساوية للرجال والنساء في منح أزواجهم معاشاتهم التقاعدية؟

لا يُعَدُّ حق المرأة في تحويل معاشها التقاعدي إلى زوجها مساوياً لحق الرجل. وينص قانون الضمان الاجتماعي على حق المرأة في نقل معاشها التقاعدي إلى زوجها فقط إذا كان يعاني من إعاقة تؤثر على قدرته على العمل. وينبغي أن تثبت لجنة طبية هذا العجز.

هل يحظّر القانون الفصل من العمل أثناء فترة الحمل وإجازة الأمومة؟

بموجب قانون العمل في القطاع الخاص، يُحظّر على صاحب العمل فصل المرأة من العمل أثناء إجازة الولادة أو أثناء غيابها عن العمل بسبب مرض ناجم عن الحمل أو الولادة.

هل ينصّ القانون على إجازة وضع ترقى إلى المعيار الذي حدَّدته منظمة العمل الدولية بأربعة عشر أسبوعاً؟

يحق للمرأة الحصول على إجازة أمومة مدفوعة الأجر لمدة 10 أسابيع أو 70 يوماً، وهي أقل من المدة التي حدَّدتها منظمة العمل الدولية والبالغة 14 أسبوعاً.

هل ينصّ القانون على إجازة أبوة مدفوعة الأجر؟

لا يحق للآباء/الشركاء الحصول على إجازة أبوة مدفوعة الأجر. ويمنح القانون للعمال الذكور الذين رزقوا بمولود جديد إجازةً مدتها يوم واحد.

هل تتيح الدولة دُور رعاية الأطفال أو تدعمها؟

ألزم القانون صاحب العمل بإنشاء دار حضانة للأطفال الذين يقل عمرهم عن أربع سنوات في مؤسسات القطاع الخاص التي يزيد عدد عاملاتها على خمسين أو يتجاوز عدد العاملين فيها مئتي عامل، لكن ما من حكم مماثل في ما يتعلق بموظفي القطاع العام.

هل تتناول التشريعات التحرُّش الجنسي في مكان العمل؟

لا يتضمن قانون العمل في القطاع الخاص حكماً محدَّداً يحظّر التحرُّش الجنسي في مكان العمل. ولكنّ القرار الوزاري رقم 177 لسنة 2021 بشأن حظّر التمييز في التوظيف بالقطاع الأهلي وحظّر التحرُّش الجنسي في أماكن العمل، الذي أصدره وزير التجارة، يحظّر في المادة 2 منه التحرُّش في مكان العمل ويحيل إلى المادتين 198 و199 من قانون الجزاء الكويتي لتجريم أي فعل مخلّ بالآداب يُرتكَب ضد المرأة من دون موافقتها في مكان خاص.

هل هناك أحكام تجيز الدعاوى/سُبُل الانتصاف المدنية في ما يتعلق بالتحرُّش الجنسي في مكان العمل؟

لا ينص القانون على أي أحكام بشأن الدعاوى المدنية أو سُبُل الانتصاف الرامية إلى التصدي للاعتداء والتحرُّش الجنسي أو معاقبة الانتقام الذي يمارسه أصحاب العمل من خلال الفصل من العمل.

هل يؤمِّن قانون العمل الحماية للعمال المنزليين؟

لا يشمل قانون العمل عاملات المنازل، لكن القانون رقم 68 لسنة 2015 بشأن العمالة المنزلية، الذي صدر كقانون منفصل، يمنح عاملات المنازل حقوقهن العمالية، بما في ذلك الحق في العلاج الطبي. ويُلزَم أصحاب العمل باستخدام عقد موحَّد يتضمن حقوقهم الأساسية.

هل هناك هيئة رسمية يمكنها تلقي الشكاوى المتعلقة بالتمييز ضد المرأة في العمل؟

لا توجد جهة عامة لتلقي الشكاوى بشأن التمييز بين الجنسين في التوظيف إلا أنّ الديوان الوطني لحقوق الإنسان يمكنه تلقي الشكاوى ورصد حالات انتهاك حقوق الإنسان، التي تشمل أيضاً المسائل والانتهاكات المتعلقة بحقوق المرأة.

المسائل الأسرية (الأحوال الشخصية)

هل سن الثامنة عشرة هي الحد الأدنى للزواج، بدون استثناءات قانونية، بالنسبة إلى النساء والرجال؟

بموجب المادة 11 من قانون الأحوال الشخصية، يُحدَّد سن الزواج بسن الخامسة عشرة للإناث والسابعة عشرة للذكور.

هل الزواج دون السن القانونية باطل أو قابل للإبطال؟

لا يُعتبَر الزواج دون السن القانونية باطلاً أو قابلاً للإبطال.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الزواج (أي الموافقة) والشروع في الطلاق؟

لا توجد حقوق متساوية في الزواج أو الطلاق.

هل يحظّر القانون تعدُّد الزوجات؟

يسمح قانون الأحوال الشخصية بتعدُّد الزوجات.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الولاية القانونية على الأطفال في أثناء الزواج وبعده؟

ليس للمرأة حق الولاية على الأطفال إذ تنص المواد 209 إلى 212 من قانون الأحوال الشخصية على أن الولاية على الأبناء تقتصر على الأب أو الجد الأبوي، وإذا لم يكن ذلك متاحاً، فإن المحكمة تعيِّن الوصي المسؤول عن الأطفال.

هل يمنح القانون النساء والرجال حقوقاً متساوية في حضانة أطفالهم؟

للمرأة الحق في حضانة الأطفال. ومع ذلك، لا ينص القانون على أحكام متساوية بين النساء من مختلف الأديان والطوائف.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في اختيار مكان الإقامة؟

يكفل الدستور حرية التنقُّل واختيار محل الإقامة، إلا أنّ قانون الأحوال الشخصية ينص على أنّ المرأة المتزوجة يمكن أن تفقد حقها في النفقة إذا رفضت الانتقال إلى منزل الزوجية من دون سبب مشروع، مما يؤدي بشكل غير مباشر إلى تقييد حقها في اختيار المكان الذي تعيش فيه.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في اختيار المهنة؟

للمرأة والرجل حقوقٌ متساوية في اختيار المهنة، ولا توجد قيود على أنواع العمل التي يمكن أن تزاولها المرأة.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في حيازة الملكية الزوجية واستعمالها والتصرف فيها، بما في ذلك بعد الطلاق؟

لا يوجد نظام محدَّد للملكية الزوجية، ولكنّ أحكام القانون المدني التي تنظِّم الممتلكات الشخصية والجماعية والمشتركة تنطبق على الجميع بما في ذلك الزوجان، مما يضمن حق كل فرد في حيازة الملكية الزوجية واستعمالها والتصرف فيها.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الميراث، حيثما ينصّ القانون على تلك الحقوق؟

تُطبَّق أحكام الشريعة في قضايا الميراث. وللمرأة الحق في الميراث في عدة حالات إلا أنها تحصل على حصة أقل مما يحصل عليه الرجل في الكثير من الحالات.

هل هناك محاكم مدنية متخصّصة أو إجراءات قضائية مدنية في مسائل قانون الأسرة تكفل المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة؟

توجد محاكم أسرة متخصّصة لكنها لا تضمن المساواة بين الرجل والمرأة.

هل للمرأة حقوق مساوية لحقوق الرجل في منح جنسيتها لأولادها؟

وفقاً للمادة 3 من قانون الجنسية، لا يجوز للمرأة نقل جنسيتها إلى أطفالها إلا إذا كانوا مولودين لأب مجهول، إلا أنّ هذا الأمر يخضع للسلطة التقديرية لوزير الداخلية.

هل للمرأة حقوق مساوية لحقوق الرجل في منح جنسيتها لزوجها الأجنبي؟

وفقاً لقانون الجنسية، لا يمكن أن تمنح المرأة جنسيتها لزوجها الأجنبي.

الصحة والحقوق الجنسية والانجابية

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الرعاية الصحية للأمهات، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

لا يتطرّق أي قانون أو لائحة إلى الحصول على رعاية الأمومة.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات المراهقات على خدمات منع الحمل، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

لا يتطرّق أي قانون أو لائحة إلى الحصول على خدمات منع الحمل.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات المراهقات على خدمات منع الحمل الطارئة، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

لا يتطرّق أي قانون أو لائحة إلى الحصول على وسائل منع الحمل الطارئة.

هل الإجهاض المقصود قانونيٌ على الأقل عندما تكون حياة المرأة الحامل أو صحتها معرّضة للخطر وفي حالات الاغتصاب أو سفاح المحارم أو وجود تشوهات جنينية، وهل أُلغي تجريم الإجهاض في أي حالة بالنسبة إلى المرأة الحامل ومقدمي الرعاية الصحية الذين يجرونه (عندما تُعطى الموافقة التامة)؟

لا يُعَدُّ الإجهاض قانونياً إلا إذا كان يهدف إلى إنقاذ حياة المرأة أو الحفاظ على صحتها، أو عندما يكون الجنين ضعيفاً. ولا يشرِّع القانون الإجهاض في حالة الاغتصاب أو سفاح المحارم، وينص على توجيه اتهامات جنائية للنساء و/أو مقدمي الرعاية الصحية بارتكاب الإجهاض غير القانوني إلا في الحالات المنصوص عليها. ويُطلب الحصول على موافقة طرف ثالث (طبي وزوجي) للإجهاض.

بغض النظر عن الوضع القانوني للإجهاض، هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الرعاية ما بعد الإجهاض، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

لا يتطرّق أي قانون أو لائحة إلى الحصول على الرعاية ما بعد الإجهاض.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) أو سياسات وطنية تُلزم بإدراج التثقيف الشامل في مجال الصحة الجنسية في المناهج الدراسية الوطنية؟

لا يُعَدُّ التثقيف الجنسي الشامل إلزامياً أو عنصراً من المناهج المدرسية الوطنية بموجب أي قانون أو لائحة.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الفحص والمشورة الطوعيين في ما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

بموجب القانون رقم 31 لسنة 2008، يُعَدُّ الفحص ما قبل الزواج للكشف عن أمراض وراثية ومُعدية إلزامياً لجميع الراغبين في الزواج. وهو فحص موجَّه للأزواج فقط، ولا تنص القوانين أو اللوائح على مستفيدين آخرين من هذه الخدمة.

هل يجرِّم القانون العلاقات الجنسية بالتراضي بين شخصين من جنس واحد؟

يجرِّم قانون العقوبات، بموجب المادة 193 منه، العلاقات الجنسية بالتراضي بين الذكور، وينص على عقوبةٍ بالسجن تصل مدتها إلى سبع سنوات.

©trabantos/iStock / Getty Images Plus via Getty Images

الإطار العام للدولة

01

1. الإطار العام للدولة

ألف. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة

انضمَّت الكويت الى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام 1994، وأبدت تحفظات على المواد التالية:

- المادة 9(2) الخاصة بالحقوق المتساوية في منح الجنسية. وقد رفضت الكويت تطبيق أحكام هذه الفقرة لتعارُضها مع قانون الجنسية الكويتية، الذي ينص على تبعية الولد لأبيه في اكتساب الجنسية.
- المادة 16(و) الخاصة بالحقوق المتساوية في ما يتعلق بالزواج والأسرة. وقد احتفظت الكويت بحق عدم تطبيق أحكام هذه الفقرة لتعارُضها مع بعض مبادئ الشريعة الإسلامية.
- المادة 29(1) بشأن تطبيق الاتفاقية والتحكيم في النزاعات، لكنّ الكويت سحبت تحفظها على هذه المادة في وقت لاحق.

وإلى جانب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، انضمّت الكويت إلى عدد من اتفاقيات حقوق الإنسان الأساسية وصادقت عليها، من بينها:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[1].
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المُهينة.
- اتفاقية حقوق الطفل.
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

في المقابل، لم تنضمّ الكويت إلى:

- البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- نظام روما الأساسي.
- اتفاقية حماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.
- الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

وعلى المستوى الإقليمي، فإنّ الكويت دولة طرف في الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

©Lingbeek/iStock / Getty Images Plus via Getty Images

باء. الدستور

ينص الدستور، الذي اعتُمد في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 1962، على أن الناس متساوون في الكرامة الإنسانية، وأمام القانون في الحقوق والواجبات العامة، وعلى أنه لا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين (المادة 29). وينص أيضاً على أن العدل والحرية والمساواة هي دعامات المجتمع، وأن التعاون والتراحم صلة وثيقة بين المواطنين (المادة 7)، وأن الدولة تصون دعامات المجتمع وتكفل الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص للمواطنين (المادة 8).

وبموجب المادة 2 من الدستور، فإن "دين الدولة الإسلام، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع". وفي المعتاد، تُتّخَذ هذه المادة ذريعةً لتبرير التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، إلا أن الدستور لا يتطرق إلى مرتبة الشريعة الإسلامية أو إلى الأعراف في حال تعارُضها مع الأحكام الدستورية، ولا يُحدِّد مرتبة هذه الأحكام أيضاً. وبالمثل، لا يتطرَّق أي تشريع أو اجتهاد قضائي إلى صلاحية قانون الأحوال الشخصية في حال تعارُضه مع الأحكام الدستورية بشأن المساواة بين الرجل والمرأة. ومع أن قانون الأسرة يخضع للدستور بحكم القانون، يتضمن عدة مواد تنطوي على التمييز ضد المرأة، مما يتعارض مع الأحكام الدستورية الخاصة بالمساواة وعدم التمييز. ولا يحدِّد الدستور أو أي قانون وطني في الكويت الولاية المنوطة بنُظُم العدالة غير الرسمية وولايتها القضائية.

جيم. الإطار القانوني العام

تتّسم الكويت بمنظومة تشريعية متكاملة ومتنوعة إلا أنها تفتقر إلى إطار تشريعي معياري يحظّر التمييز على أساس الجنس، سواء كان تمييزاً مباشراً أو غير مباشر أو يغطي الأشكال المتقاطعة للتمييز.

دال. الآليات والسياسات والاستراتيجيات

أُنشِئ المجلس الأعلى لشؤون الأسرة بموجب المرسوم رقم 401 لسنة 2006 بوصفه آليةً تابعة لمجلس الوزراء، تهتم بجميع شؤون الأسرة بما يحقق الأمن والاستقرار الاجتماعي. وفي عام 2016، صدرت لائحة النظام الأساسي التي تحدِّد اختصاصات المجلس وآلية عمله وانعقاد لجانه. وبموجب المرسوم رقم 401، يتولّى رئيس مجلس الوزراء أو من يفوضه المجلس رئاسة المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، الذي يضمّ من بين أعضائه وزير الشؤون الاجتماعية ووزير التربية ووزير الإعلام ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير الصحة بالإضافة إلى خمسة أعضاء من ذوي الخبرة والاختصاص يعيّنهم مجلس الوزراء وتكون مدة عضويتهم ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

ومن بين الآليات الوطنية، يمكن الإشارة إلى الديوان الوطني لحقوق الإنسان، الذي أُنشئ بموجب القانون رقم 67 لسنة 2015، ويمكنه تلقّي الشكاوى ورصد حالات انتهاك حقوق الإنسان التي تشمل أيضاً انتهاكات حقوق المرأة[2].

وعلى مستوى الاستراتيجيات، لم تضع الكويت سياسة أو استراتيجية وطنية لمناهضة العنف ضد المرأة أو لحماية وتعزيز حقوقها بالكامل. كذلك، لم ترصد الدولة مبالغَ مالية في الميزانية من أجل تطبيق التشريعات المتعلقة بمناهضة العنف ضد المرأة.

وفي المقابل، تنطوي رؤية الكويت لعام 2035 على سياساتٍ لتمكين المرأة للفترة 2015-2019. وهي خطة تنموية طويلة الأمد تشمل عدة تدابير لتعزيز قدرات المرأة الكويتية من خلال مراجعة التشريعات وتحديثها لتحقيق عدة أهداف أهمها: القضاء على التمييز ضد المرأة بما يتفق مع الشريعة الإسلامية؛ ودعم برامج تطوير القدرات الاجتماعية والاقتصادية للمرأة؛ وإنشاء آلية مؤسسية لحماية المرأة من العنف في المجتمع والأسرة. وقد أشارت الكويت، في التقرير الذي قدّمته إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (لجنة سيداو) في تشرين الثاني/نوفمبر 2017، إلى ربط أهداف التنمية المستدامة المتعلقة برعاية المرأة الكويتية وتمكينها بأهداف وسياسات الخطة الإنمائية 2020/2019-2016/2015، وكذلك بركائز وبرامج الخطة السنوية 2018/2017[3].

وقد وضعت الدولة، ضمن ركائز رؤية الكويت لعام 2035، ركيزةً محدَّدة تُعنى بالرعاية الصحية وتقوم على المساواة ويُسر التكاليف والجودة. ومع ذلك، لا توجد سياسة أو خطة عمل وطنية بشأن الحقوق المتصلة بالصحة الجنسية والإنجابية.

وبالرغم من الجهود التي بُذِلت لإدراج مؤشرات خاصة بالمرأة في الخطة الإنمائية الوطنية للفترة 2015-2020، لم تكفل

الخطة جمع البيانات المصنّفة حسب الجنس ولم تحلّلها وتنشرها، ولم تراعِ المساواة بين الجنسين في جميع أهدافها.

ولا تنص تشريعات الدولة على وجوب إنتاج ونشر الإحصاءات المصنّفة حسب الجنس[4].

هاء. الخدمات القانونية والاجتماعية

1. الوصول إلى العدالة

يكفل الدستور، في المادة 166 منه، حق التقاضي. وفي عام 2014، أقرَّ مجلس الأمة القانون رقم 109 بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 14 لسنة 1970 المتعلق بإنشاء المحكمة الدستورية. وقد أتاح القانون الجديد لجميع الأفراد من دون تمييز حق تحريك الدعوى مباشرة في المحكمة الدستورية، مما يدعم حق التقاضي للجميع من دون استثناء.

وفي ما يتعلق بالمعونة القضائية، ينص قانون الرسوم القضائية على الإعفاء من جميع هذه الرسوم أو بعضها لمن يثبت عجزه عن دفعها (المادة 14). وتكفل المادة 34 من الدستور حق الدفاع للمتهمين في المسائل الجنائية[5]، وينص قانون الإجراءات الجنائية وقانون المحاماة على حق الدفاع عن المتهمين في القضايا الجنائية، حيث يحق لهم توكيل محامين للدفاع عنهم، وحضور الجلسة معهم، وإذا لم يكن لديهم محامون، تعيّن المحكمة محامياً لكل متهم/متهمة[6]. وفي هذا السياق، يتضمن القانون الكويتي أحكاماً إلزامية بشأن المساعدة القانونية في المسائل المدنية، حيث ينص قانون تنظيم مهنة المحاماة على التزام جمعية المحامين الكويتية – بناءً على طلب المحكمة – بتعيين محامٍ للمدعى عليه المعسر في الدعاوى المدنية والتجارية والجنائية[7].

2. الخدمات القانونية والمؤسسية

ينص قانون الحماية من العنف الأسري على إقامة ملاجئ، وتقديم المشورة النفسية والمساعدة القانونية للضحايا، وإنشاء خط هاتفي مباشر لتلقي الشكاوى. وتتيح وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية خطاً ساخناً لضحايا العنف الأسري من أجل توفير الدعم النفسي[8].

وفي عام 2014، افتتحت الهيئة العامة للقوى العاملة مركزاً مخصّصاً لإيواء العاملات المنزليات الوافدات وتقديم الخدمات والمساعدة لهنَّ. ويقدِّم هذا المركز أو الملجأ الرعاية الطبية والنفسية، والمساعدة في العودة إلى الوطن، ويكفل الوصول إلى مكاتب منظمات حقوق الإنسان والمسؤولين في وزارات الداخلية والعدل والخارجية ممَّن لهم صلة برفع الدعاوى ضد أصحاب العمل. وفي عام 2014 أيضاً، عدَّلت الحكومة إجراءات الاستقبال بما يتيح للنساء القدوم إلى الملجأ بدون إحالة من سفارة أو وكالة دولية. وفي مطار الكويت الدولي، أطلقت الحكومة حملات توعية للعاملات الوافدات حديثاً بشأن الخدمات المقدّمة في الملجأ[9].

ويجري حالياً تفعيل "مركز فنر للاستماع" الذي يهدف إلى تقديم المشورة النفسية والاجتماعية والقانونية إلى النساء ضحايا العنف، بالتعاون مع الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في الكويت[10].

©mirsad sarajlic/iStock / Getty Images Plus via Getty Images

الأهلية القانونية والحياة العامة

02

2. الأهلية القانونية والحياة العامة

ألف. الأهلية القانونية

كان قانون جوازات السفر يشترط موافقة الزوج على طلب المرأة المتزوجة بالحصول على جواز سفر[11]. وفي عام 2009، حكمت المحكمة الدستورية بتعارُض هذا النص مع نصوص الدستور المتعلقة بحق الفرد في المساواة أمام القانون والحقوق الشخصية والحق في التنقُّل، وحكمت بحق الزوجة في استخراج جواز سفر بدون إذن الزوج. وبموجب هذا الحكم، أصبح من حق المرأة الحصول على جواز سفر من دون إذن من أحد. وبالرغم من هذا التعديل، ينص القانون على إعطاء الزوج حرية الاختيار في إدراج اسم زوجته وأولاده في وثيقة سفره، في حين لا تُمنَح الزوجة حق الاختيار في إدراج اسم زوجها لأنه يوضع على نحو تلقائي.

وللمرأة والرجل حقوق متساوية في الحصول على بطاقة مدنية أو بطاقة هوية وفقاً للموقع الرسمي للبوابة الإلكترونية الرسمية لدولة الكويت[12].

ولا تحتاج المرأة الكويتية إلى إذنٍ من السلطات القضائية أو الإدارية، أو من زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل إقامة دعوى قانونية مدنية أو تجارية. فالدستور الكويتي يكفل حق التقاضي باعتباره حقاً جوهرياً يُمنَح لجميع الناس بدون استثناء أو تمييز بين المواطنين والمقيمين[13]. ولا يفرض قانون المرافعات المدنية والتجارية أي قيود قانونية على المرأة في ما يتعلق برفع الدعاوى أمام المحكمة[14].

غير أن المرأة في الكويت لا تتمتع بحقوق مساوية لحقوق الرجل في الشروع في بعض الإجراءات القانونية المتعلقة بالأحوال الشخصية والأسرة. فعلى سبيل المثال، ينعقد الزواج بإيجاب من ولي الزوجة وقبول من الزوج أو ممن يقوم مقامهما. والولي في زواج البكر التي هي بين سن البلوغ وتمام الخامسة والعشرين، هو العصبة بالنفس حسب ترتيب الإرث، وإن لم توجد العصبة فالولاية للقاضي[15].

ولشهادة المرأة والرجل الوزن الثبوتي نفسه في المسائل المدنية والتجارية[16] والجزائية[17] المرفوعة أمام المحكمة، إذ لا تُفرض أي قيود على شهادة المرأة في أي من التشريعات ذات الصلة. ومع ذلك، يُشترَط في صحة الزواج حضور رجلين شاهدين مسلمين وبالغين، وفق قانون الأحوال الشخصية. كذلك، يُثبَت الضرر بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين[18].

© Aaftab Sheikh/iStock / Getty Images Plus via Getty Images

©Jirapong Manustrong/iStock / Getty Images Plus via Getty Images

وللنساء والرجال حقوق متساوية في التعاقد، وهو ما ينظِّمه القانون المدني الذي يعتبر الأهلية القانونية شرطاً مسبقاً لإبرام العقود، بدون فرض أي قيود محدَّدة على المرأة[19]. وعلاوةً على ذلك، ما من قيود قانونية على المرأة في تسجيل الأعمال التجارية. ويعتمد القانون التجاري لغةً محايدة في تحديد معايير الأهلية للعمل في مجال التجارة، ولا يفرض شروطاً تقيِّد النساء[20]. بيد أن القانون نفسه يفرض قيوداً على المرأة الأجنبية في مزاولة الأعمال التجارية، فهو يعهد إلى قانون بلدها الأصلي تنظيم أهليتها بهذا الشأن ويشترط إذناً من زوجها، بصفته الكفيل، لاحترافها التجارة[21].

وبالنسبة إلى النظام التشريعي الذي يرعى الملكية الزوجية، للرجل والمرأة حقوق متساوية في التملّك واستعمال الممتلكات والتصرف فيها، وهو ما ينظّمه القانون المدني في أحكامه المتصلة بالممتلكات الشخصية والشائعة وإدارتها[22]. ولا يجيز القانون الكويتي لغير الكويتيين، رجالاً أو نساءً، تملّك العقارات.

باء. المشاركة في الحياة العامة

في عام 2005، نالت المرأة الكويتية الحق في التصويت والترشّح لمجلس الأمة. وتتمتع المرأة بحقوق متساوية في شغل المناصب العامة في السلطة القضائية[23]، والمناصب التنفيذية العليا مثل تولّي الوزارات[24]، والتعيين في الخدمة المدنية[25]، ولا تُفرَض أي قيود على الوظائف التي يمكن للمرأة أن تشغلها، مثل مزاولة المحاماة[26] والطب[27]. وفي عام 2020، صادق المجلس الأعلى للقضاء على قرار تعيين قاضيات لأول مرة في تاريخ البلاد.

وفي المقابل، لا يُلزم أي قانون بتخصيص حصص للمرأة في مقاعد مجلس الأمة أو في قائمة المرشحين له[28]، وبالتالي لا توجد جزاءات أو حوافز للأحزاب لإدراج النساء في قوائمها[29]. وتُستبعد النساء صراحةً من تولّي مقاليد الحكم. فالمادة 4 من الدستور، التي تنظِّم مسألة الحكم وتولّي منصب ولاية العهد، تنص على أن "الكويت إمارة وراثية في ذرية المغفور له مبارك الصباح (...) ويشترط في ولي العهد أن يكون رشيداً عاقلاً وابناً شرعياً لأبوين مسلمين". وبموجب المادة 6 من قانون توارث الإمارة ذي الطبيعة الدستورية، "يشترط في ولي العهد أن يكون رشيداً عاقلاً مسلماً وابناً شرعياً لأبوين مسلمين، وألاّ تقل سنه يوم مبايعته عن ثلاثين سنة ميلادية كاملة".

وفي ما يتعلق بالحماية من العنف السياسي، ترد أحكامٌ في قانون الانتخابات بشأن الجرائم المرتكَبة أثناء الانتخابات، بما فيها استخدام القوة أو العنف ضد الناخبين ونشر أخبار غير صحيحة عن سلوكِ أي من المرشحين[30]. ولا تتناول أي أحكام جرائم العنف المرتكَبة ضد المرأة تحديداً في مجال السياسة أو الانتخابات.

©Prostock-Studio/iStock / Getty Images Plus via Getty Images

الحماية من العنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص

03

3. الحماية من العنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص

ألف. الحماية من العنف الأسري

في أيلول/سبتمبر 2020، أصدرت الكويت القانون رقم 16 في شأن الحماية من العنف الأسري، الذي ينص على تعريف شامل للعنف الأسري وآليات الحماية وخدمات الدعم للضحايا. وتعرِّف المادة 1 من القانون، العنف الأسري على أنّه "كل شكل من أشكال المعاملة الجسدية أو النفسية أو الجنسية أو المالية سواء أكانت فعلاً أم امتناعاً عن فعل أم تهديداً بهما يُرتكَب من أحد أفراد الأسرة ضد فرد أو أكثر منها متجاوزاً ما له من مسؤولية قانونية، وذلك وفق الأفعال أو الجرائم المنصوص عليها في التشريعات الوطنية كافة". ولا يذكر القانون الشريك السابق أو من أقاموا علاقات خارج الزواج مثل المخطوبين أو من هم في زيجات غير رسمية.

وتحدِّد المواد من 17 إلى 20 آلية طلب أوامر الحماية لضمان سلامة الضحايا من خلال عدد من التدابير منها إصدار أوامر حماية مستعجلة في حال وجود خطر جسيم أو وشيك، وفرض أوامر تقييدية على الجناة، وإلزام الجاني بدفع نفقة أسرته وتكاليف العلاج الطبي المترتبة عن العنف المرتكَب ضد الضحية. وتُعفى الضحية من الرسوم والنفقات القضائية.

وأنشأ قانون الحماية من العنف الأسري لجنةً وطنية تجمع ممثلين عن مختلف الوزارات والمجتمع المدني، وتتبع لرئيس المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، وتختص بما يلي:

- رسم السياسة العامة لحماية الأسرة وتقوية أواصرها، ومواجهة كل ما يتعلق بالعنف الأسري، وإقرار الخطط التنفيذية اللازمة لهذه السياسة ومتابعة تنفيذها.
- مراجعة التشريعات الوطنية وتقديم المقترحات والتوصيات اللازمة بشأنها لتعديل أو إلغاء الأحكام التي تتناقض مع أحكام القانون وأهدافه.

التنسيق بين جميع المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بقضايا العنف الأسري.

اعتماد برامج ومناهج التدريب لجميع العاملين والمعنيين بتنفيذ القانون.

إعداد البرامج التوعوية والتثقيفية الخاصة بالعنف الأسري، ولا سيما تلك المتعلقة بكيفية الكشف عن جرائم العنف الأسري وحماية الضحايا وإطلاعهم على حقوقهم.

إصدار تقرير سنوي عن العنف الأسري والشكاوى التي تلقتها الإدارات والجهات المختصة بالعنف الأسري، والتدابير المتّخذة بشأنها.

وينص قانون الحماية من العنف الأسري على إنشاء مراكز إيواء لضحايا العنف الأسري تكمّل مراكز حماية الطفولة التي تنص عليها المادة 77 من القانون رقم 21 لسنة 2015 في شأن حقوق الطفل. وتتبع هذه المراكز للمجلس الأعلى لشؤون الأسرة، وتُنظَّم بموجب قرار صادر عن رئيس المجلس، وتختص بما يلي:

- تقديم المأوى لضحايا العنف الأسري.

توفير الإرشاد الأسري والنفسي والاجتماعي والصحي وخدمات إعادة التأهيل للضحية والمُعتَدي، بالتنسيق مع وزارة الصحة.

- تقديم المساعدة القانونية للضحايا عند الحاجة.
- إنشاء خط ساخن لتلقي البلاغات والشكاوى عن حالات العنف الأسري.
- توعية الرأي العام بمخاطر وآثار العنف الأسري، بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات الصلة.
- وضع خطة لتدريب الموظفين المكلّفين بتطبيق أحكام القانون، بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات الصلة.
- نشر إحصائيات بشأن العنف الأسري والوقاية منه، ووضع مؤشرات وطنية للحد من العنف الأسري بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات الصلة، لا سيما المجلس الأعلى لشؤون الأسرة. ويحق للمراكز اتخاذ جميع الإجراءات القانونية اللازمة لأداء دورها.

ولا يزال هذا القانون يتعارض مع المادة 29 من قانون الجزاء الكويتي[31]، التي تمنح الرجل سلطةً تأديبية على المرأة. فبموجب هذه المادة، لا يُعَدُّ الفعل جريمةً إذا استُعمل فيه

حق التأديب من شخص يمنحه القانون هذا الحق شرط أن يلزم الشخص حدوده ويقتصر فعله على مجرد التأديب. وقد أصدرت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة توصيةً بإلغاء هذه المادة.

باء. الجرائم "بذريعة الشرف"

بموجب المادة 153 من قانون الجزاء الكويتي[32]، يعاقَب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تتجاوز 225 ديناراً كويتياً أو بإحدى هاتين العقوبتين من فاجأ زوجته وهي في حالة زنا، أو من فاجأ ابنته أو أمّه أو أخته وهي في حالة مواقعة مع رجل، وقام بقتلها في الحال أو قتل من يزني بها أو يواقعها أو قام بقتلهما معاً.

جيم. تشويه الأعضاء التناسلية للإناث

ما من أحكام قانونية تجرِّم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث إلا أن المعلومات المتاحة لا تشير إلى انتشار هذه الممارسة في الكويت.

دال. الزنا والعلاقات الجنسية خارج إطار الزواج

يعاقِب قانون الجزاء الكويتي[33] الزنا والعلاقات الجنسية خارج إطار الزواج، بموجب المواد من 194 إلى 197. فبموجب المادة 194، يعاقَب بالحبس لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات الرجل والمرأة البالغان اللذان أقاما علاقات جنسية بالتراضي. وبموجب المادة 195، يعاقَب بالحبس لمدة لا تتجاوز خمس سنوات كلّ شخص متزوج، رجلاً كان أو امرأة، ضُبِط متلبِّساً بجريمة الزنا. وتنصّ المادة 197 على أنه يجوز للزوج أو الزوجة التنازل عن الشكوى المقدَّمة في إطار تهمة الزنا، ووقف سير الإجراءات في أي مرحلة، ووقف تنفيذ الحكم النهائي.

هاء. الاغتصاب

يُجرِّم قانون الجزاء الكويتي[34] الاغتصاب ويقتضي إثبات استخدام القوة من أجل تحديد العقوبة المناسبة. وبموجب المادة 186، يُعاقَب بالإعدام أو الحبس المؤبَّد من واقَعَ أنثى بغير رضاها سواء بالإكراه أو بالتهديد أو بالحيلة. وإذا كان الجاني من أصول المجني عليها أو ممن لهم سلطة عليها، يُعاقَب بالإعدام.

وبموجب المادة 187، يعاقَب بالحبس المؤبد كل من واقَعَ أنثى لم تبلغ الخامسة عشرة من العمر أو معدومة الإرادة لأي سبب كان، حتى بغير إكراه أو تهديد أو حيلة. ويفرض القانون عقوبات صارمة تتراوح بين الحبس لمدة 15 سنة والحبس المؤبد، إذا كان عمر المجني عليها يتراوح بين الخامسة عشرة والحادية والعشرين أو إذا واقع الجاني أنثى لا يحلّ له مواقعتها[35]. وتنص المادة 191 على عقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز 15 سنة لكل من هتك عرض إنسان.

وتكرّس المادة 182 من قانون الجزاء الكويتي الإفلات من العقاب، فهي تنصّ على أنّ الخاطف لا يُحكَم عليه بعقوبة إذا تزوّج بمن خطفها زواجاً شرعياً بإذنٍ من وليّها، وإذا طلب الولي عدم معاقبته.

لا يجرِّم قانون الجزاء الكويتي الاغتصاب الزوجي إلا أنّ القانون رقم 16 في شأن الحماية من العنف الأسري لسنة 2020 ينص على أن ضحايا العنف الأسري يمكنهم طلب الحصول على أوامر الحماية ضد جرائم العنف الأسري التي تم تعريفها على أنها تشمل الاعتداء الجنسي بالإضافة إلى أشكال أخرى من العنف.

واو. التحرُّش الجنسي

ليس في قانون الجزاء أحكامٌ واضحة وصريحة بشأن تجريم التحرُّش الجنسي. وفي مثل هذه الحالات، يمكن تطبيق المادة 199 من قانون الجزاء الكويتي، التي تعاقِب بالسجن أو بغرامة كل من ارتكب، مع امرأة بدون رضاها وعلى نحو غير علني، فعلاً فاضحاً لا يبلغ من الجسامة مستوى هتك العرض.

زاي. العنف في الفضاء الإلكتروني

لا يتضمّن قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات أحكاماً محدَّدة بشأن العنف ضد النساء والفتيات، لكنه يورد أحكاماً متصلة بالعنف على الشبكة وخارجها يمكن تطبيقها على الرجال والنساء. ويجرِّم القانون الأفعال التي تُرتكب باستخدام وسائل تقنية المعلومات لتهديد شخص طبيعي أو اعتباري أو ابتزازه لحمله على القيام بفعل أو الامتناع عنه، أو للتهديد بارتكاب جناية أو فعل يمسّ كرامة الأشخاص أو يخدش الشرف أو الاعتبار أو السمعة. ويجرِّم القانون أيَّ فعل يُقصَد منه تسهيل الاتجار بالبشر عبر شبكة الإنترنت أو تشجيعه[36].

حاء. الاشتغال بالجنس ومكافحة البغاء

يحظّر قانون الجزاء الكويتي تحريض أو مساعدة أي شخص، ذكراً كان أم أنثى، على ارتكاب "أفعال الفجور والدعارة" تحت طائلة المعاقبة بغرامة وبالحبس لمدة لا تتجاوز سنتين[37]. ويعاقِب هذا القانون أيضاً كل من يعتمد في حياته، رجلاً كان أم امرأة، على ما يكسبه شخص من العمل في الجنس مقابل أجر، وذلك بغرامة وبالحبس لمدة لا تتجاوز سنتين[38]. ويعاقب أيضاً كلّ شخص أنشأ أو أدار بيتاً للدعارة، وذلك بغرامة وبالحبس لمدة لا تتجاوز سبع سنوات[39].

ويُحظّر العمل القسري في الجنس بموجب المادة 201 من قانون الجزاء الكويتي، التي تنصّ على عقوبة بالحبس أقصاها خمس سنوات إذا كان المجني عليه بالغاً، وبالحبس لمدة أقصاها سبع سنوات إذا كان المجني عليه دون الثامنة عشرة.

طاء. الاتجار بالبشر

صادقت الكويت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكول الملحق بها المعني بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال. واعتمدت الكويت القانون رقم 91 لسنة 2013 بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. وبموجب هذا القانون، يُقصد بالاتجار بالأشخاص تجنيد أشخاص أو استخدامهم أو نقلهم أو إيواؤهم أو استقبالهم بالإكراه، سواء باستعمال القوة أو بالتهديد باستعمالها أو بغير ذلك من أشكال الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو القسر أو استغلال السلطة أو النفوذ أو استغلال حالة الضعف أو إعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا عينية، وذلك بغرض الاستغلال الذي يشمل استغلال دعارة الغير أو أي شكل من أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسراً أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو نزع أعضاء من الجسد.

وبموجب المادة 185 من قانون الجزاء الكويتي، فإنّ كل منْ يُدْخِل إلى الكويت أو يُخرج منها إنساناً بقصد التصرف فيه كرقيق، وكل من يشتري أو يعرض للبيع أو يهدي إنساناً على اعتبار أنه رقيق، يعاقَب بالحبس لمدة لا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تتجاوز 375 ديناراً كويتياً أو بإحدى هاتين العقوبتين[40].

وشكلت الكويت اللجنة الوطنية الدائمة المعنية بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمنع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين التي اعتمدها مجلس الوزراء بموجب قراره رقم 261 بتاريخ 5 شباط/فبراير 2018. وتضمّ اللجنة في عضويتها العديد من الجهات المعنية بالتصدي للاتجار بالبشر في الكويت.

©Bojan89/iStock / Getty Images Plus via Getty Images

العمل والمنافع الاقتصادية

04

4. العمل والمنافع الاقتصادية

تكرِّس المادة 41 من الدستور الكويتي حق جميع المواطنين في العمل وفي اختيار نوعه. وبموجب هذه المادة، تقوم الدولة بتوفير العمل للمواطنين وضمان عدالة شروطه. وقد انضمّت الكويت إلى عدد من اتفاقيات منظمة العمل الدولية الأساسية[41].

وعلى المستوى الوطني، يُنظَّم عمل المرأة بموجب الفصل الرابع من القانون رقم 6 لسنة 2010 في شأن العمل في القطاع الأهلي، وعنوانه "تشغيل النساء".

ألف. عدم التمييز في العمل

لم تصادق الكويت على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 100 لعام 1951 بشأن المساواة في الأجور. وعلى المستوى الوطني، ينصّ قانون العمل في القطاع الأهلي على أن المرأة العاملة تستحق أجراً مماثلاً لأجر الرجل إذا كانت تقوم بالعمل نفسه[42].

وفي ظل عدم وجود نص في القانون بشأن المساواة في العمل، لا تستحق المرأة أجراً متساوياً عن العمل المتساوي القيمة الذي تقوم به، وذلك في بعض الحالات منها اختلاف نوع عملها عن عمل الرجل وإن كانت قيمة هذا العمل متساوية، فضلاً عن عدة عوامل أخرى مثل مستوى المهارة والجهد والمسؤولية التي تتطلبها الوظيفة وظروف العمل المتاحة.

وفي أيلول/ سبتمبر2021، أصدر وزير التجارة القرار الوزاري رقم 177 لسنة 2021 بشأن حظر التمييز في التوظيف في القطاع الأهلي وحظر التحرُّش الجنسي في أماكن العمل. وقد أخذ هذا القرار في الاعتبار أحكام القانون رقم 28 لسنة 1969 في شأن العمل في قطاع الأعمال النفطية وأحكام القانون رقم 6 لسنة 2010 الذي ينظِّم العمل في القطاع الخاص وتعديلاته. بموجب المادة الأولى من القرار الوزاري، يُحظَّر على أصحاب العمل التمييز في العمل على أساس نوع الجنس أو العمر أو الحمل أو الحالة الاجتماعية في جميع جوانب العمل لأن ذلك يخلّ بأحكام القوانين المعمول بها.

باء. القيود على عمل المرأة

يحظّر قانون العمل تشغيل المرأة في الأعمال الخطرة أو الشاقة أو الضارة بالصحة، والأعمال الضارة بالأخلاق والتي تقوم على استغلال أنوثتها بما لا يتّفق مع الآداب العامة، وفي المنشآت التي تقدم خدماتها حصراً للرجال[43]. وقد صدر في السابق مرسومان وزاريان يحظّران على المرأة امتهان بعض الأعمال في قطاعي البناء والتعدين وفي المصانع[44].

وبموجب القانون رقم 6 لسنة 2010 في شأن العمل في القطاع الأهلي، لا يجوز تشغيل النساء ليلاً في الفترة ما بين العاشرة مساءً والسابعة صباحاً إلا في المستشفيات والمصحات ودُور العلاج الأهلية والمؤسسات الأخرى بموجب قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل. وفي جميع الحالات المذكورة في هذه المادة، تلتزم جهة العمل بتوفير متطلبات الأمن للنساء وتأمين انتقالهن من العمل وإليه. وتُستثنى من أحكام هذه المادة ساعات العمل خلال شهر رمضان المبارك[45].

وبموجب القرار الإداري رقم 27 لسنة 2021، أُدخلَت بعض التعديلات على أحكام قانون العمل الخاصة بالعمل ليلاً، وسُمح بتشغيل النساء حتى الساعة الثانية عشرة ليلاً في بعض الأنشطة[46]. ويحظّر هذا القرار تشغيل النساء في بعض الأعمال مثل العمل بالأصباغ، وصناعة الكلور والصودا، وفي المسالخ والمذابح والمحاجر والمناجم وغيرها من الأعمال.

جيم. الحقوق والتأمينات الأسرية والاجتماعية

تستحق المرأة العاملة الحامل إجازة أمومة مدفوعة الأجر لمدة عشرة أسابيع أو سبعين يوماً. ولا يجوز لصاحب العمل إنهاء خدمة العاملة أثناء تلك الإجازة أو أثناء غيابها عن العمل بسبب مرض ثَبُت بموجب شهادة طبية أنه ناجم عن الحمل أو الوضع[47].

وتُخصَّص للمرأة ساعتان للرضاعة في دوام العمل وفق بعض الشروط التنظيمية، بموجب القرار الإداري رقم 27 لسنة 2021.

وفي المقابل، لا ينصّ القانون على إجازة أبوة.

وألزم القانون صاحب العمل بإنشاء دار حضانة للأطفال الذين يقل عمرهم عن أربع سنوات في المؤسسات الخاصة التي يزيد عدد عاملاتها على خمسين أو يتجاوز عدد العاملين فيها مئتي عامل، لكن ما من حكم مماثل في ما يتعلق بموظفات القطاع العام.

ووفقاً لقانون التأمينات الاجتماعية[48] واللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية اللذين ينظّمان مسألة تقاعد العمال ومعاشاتهم التقاعدية في القطاعين الخاص والعام، فإنَّ سن التقاعد هي نفسها بالنسبة إلى العاملين والعاملات، غير أن قانون التأمينات الاجتماعية يتيح للعاملات المتزوجات خيار التقاعد المبكر[49]. ووفقاً لقانون التأمينات الاجتماعية، يحق للزوج أن يتقاضى معاش زوجته شرط أن يكون عاجزاً عن كسب رزقه بسبب إعاقة، على أن يثبت ذلك بشهادة من لجنة طبية[50].

دال. التحرُّش الجنسي في مكان العمل

يحظّر القرار الوزاري رقم 177 لسنة 2021 التحرُّش الجنسي في مكان العمل بجميع أشكاله ووسائله، بما في ذلك التكنولوجيا الحديثة، من دون المساس بأحكام المادتين 198 و199 من قانون الجزاء الكويتي. أما القانون رقم 6 لسنة 2010 في شأن العمل في القطاع الأهلي، فلا يتضمن أحكاماً محدَّدة تحظِّر التحرُّش الجنسي في مكان العمل.

وتفتقر النصوص القانونية إلى أحكام متصلة برفع الدعاوى أو بسُبُل الانتصاف المدنية من أجل التصدي للاعتداء والتحرُّش الجنسيين في العمل أو لمنع صاحب العمل من صرف العامل من عمله بدافع الانتقام. وبموجب القانون رقم 6 لسنة 2010 في شأن العمل في القطاع الأهلي، يحق للعامل أن ينهي عقد العمل بدون إخطار مع استحقاقه لمكافأة نهاية الخدمة إذا تعرّض لاعتداء من صاحب العمل أو من ينوب عنه، أو إذا ارتكب صاحب العمل أو من ينوب عنه أمراً "مخلاً بالآداب" تجاه العامل[51].

ويمكن الاستناد إلى القانون المدني الذي يتناول حق ضحايا التحرُّش في الانتصاف والحماية. فالمادة 30 منه تورد أوجه الضرر الموجبة للتعويض والإصلاح، وتنص على أنه من غير المشروع استعمال هذا الحق إذا انحرف به صاحبه عن الغرض منه أو عن وظيفته الاجتماعية، ولا سيما إذا كانت المصلحة المترتبة عنه غير مشروعة. وبموجب القانون المدني، يحق للطرف المتضرر من فعلٍ غير مشروع طلب التعويض، حتى وإن كان هذا التعويض معنوياً فحسب. وعليه، فإن كلّ من ألحق بغيره ضرراً بسبب فعله الخاطئ، سواء على نحو مباشر أو غير مباشر، يلتزم بالتعويض للشخص المتضرر. وإذا تعدَّد الأشخاص الذين ألحقوا الضرر، يلتزم كلّ منهم بتعويض المتضرر عن الضرر كلّه، شرط أن توزَّع المسؤولية في ما بينهم بقدر مساهمة كل منهم في إلحاق الضرر. وإن تعذَّر تحديد هذه المساهمة، تُوزَّع المسؤولية عليهم بالتساوي. وبالاستناد إلى ما سبق، يمكن للنساء المعنّفات الحصول على تعويض متى أُثبِتَت قضيتهن[52].

هاء. العاملات في المنازل

لا تطبّق أحكام القانون رقم 6 لسنة 2010 في شأن العمل في القطاع الأهلي والقوانين المعدّلة له على العمال المنزليين. وفي عام 2015، صدر القانون رقم 68 لسنة 2015 واللائحة التنفيذية الخاصة به في شأن العمالة المنزلية. وقد منح هذا القانون للعمال المنزليين حقوقاً عمّالية قابلة للتنفيذ، بما فيها الحق في العلاج الطبي والسكن الملائم. وبموجب هذا القانون أيضاً، لا يجوز تكليف العمال المنزليين بأي أعمال خطرة من شأنها أن تؤثر على صحتهم أو تهين كرامتهم الإنسانية، ويلتزم أصحاب العمل باعتماد عقد موحّد يعطي العمال المنزليين بعض الحقوق الأساسية.

وفي حال ارتكبت مكاتب العمالة المنزلية مخالفاتٍ، يفرض القانون بعض التدابير منها فرض الغرامات، أو إغلاق شركات استقدام العمالة المنزلية، أو إصدار أوامر لأصحاب العمل بإعادة جوازات السفر المحتجزة، أو مطالبة أصحاب العمل بدفع الأجور المستحقة. وقد أنشأ القانون رقم 68 لسنة 2015 إدارة العمالة المنزلية في وزارة الداخلية للنظر في المنازعات التي تنشأ بين الأطراف. وإنّ جميع قضايا العمالة المنزلية التي يكون المدعي فيها العامل المنزلي تُعفى من الرسوم القضائية في جميع درجات التقاضي.

وينطوي القانون رقم 68 لسنة 2015 على بعض الثغرات القانونية، مما لا يوفر للعمال المنزليين حمايةً كاملة وفعلية من الإيذاء والاستغلال والعنف. وتشمل هذه الثغرات عدم وجود آليات لتفقّد أوضاع العمل؛ وضعف العقوبات المفروضة على شركات استقدام العمالة المنزلية في حال ارتكبت ممارسات تعسّفية؛ وعدم اشتراط حضور صاحب العمل في جلسة تسوية المنازعة بين صاحب العمل والعامل المنزلي؛ وعدم وجود آليات لتقديم الشكاوى.

©T Turovska/iStock via Getty Images

المسائل الأسرية (الأحوال الشخصية)

05

5. المسائل الأسرية (الأحوال الشخصية)

يُطبق في الكويت قانون الأحوال الشخصية للطائفة السنية رقم 51 لسنة 1984، وهو يستند إلى مجموعة من القواعد المستمدّة من المذاهب السنِّية الأربعة. أما في المسائل التي لا يعالجها القانون معالجةً كافية، فعلى القاضي أن يفصل فيها وفقاً لقواعد المذهب المالكي ومبادئه العامة[53]. وتنص المادة 346 من قانون الأحوال الشخصية على تطبيق هذا القانون على كل من يتبع المذهب المالكي، أي غالبية السكان السنَّة في الكويت. وفي عام 2019، صدر قانون الأحوال الشخصية الجعفرية، ليملأ الفراغ التشريعي في الدوائر القضائية الجعفرية في المحاكم.

ونظام محاكم الأسرة هو النظام الذي يدير قانون الأحوال الشخصية بالنسبة إلى السنّة ويطبّق قواعد الفقه المالكي على من يتّبعون هذا المذهب. أما أتباع المذاهب الأخرى، فتُطبَّق عليهم الأحكام الخاصة بهم. وإذا كان أطراف النزاع من غير المسلمين وكانوا مختلفين من حيث الدين أو المذهب، تسري عليهم أحكام هذا القانون[54]. وفي عام 2015، صدّقت الكويت على قانون إنشاء محكمة أسرة[55] في كلّ محافظة بوصفها هيئة قضائية مستقلة، وقد جاء في القانون أنّ المحكمة تطبّق الأحكام المتعلقة بالأحوال الشخصية التي تسري على المنازعات المطروحة عليها وفقاً للمادة 346 من قانون الأحوال الشخصية. وعليه، ونظراً لتباين الآراء بين مختلف المذاهب الفقهية في بعض المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية، يختلف تطبيق القانون بين امرأة كويتية وأخرى على اختلاف مذهبها.

ألف. زواج الأطفال

تعرِّف المادة 1 من قانون الأحوال الشخصية الزواج على أنه عقد بين رجل وامرأة تحلُّ له شرعاً، غايته السكن والإحصان أي القِران وقوة الأمة[56]. ويُمنَع توثيق عقد الزواج أو المصادقة عليه ما لم تتمّم الفتاة الخامسة عشرة من العمر، والفتى السابعة عشرة في وقت توثيق الزواج[57].

ولكي تعقد المرأة دون سن الخامسة والعشرين زواجاً شرعياً، يجب أن تحصل على موافقة وليّ أمرها الذي يمثّلها في العقد. ولا تحتاج المرأة التي بلغت هذه السن إلى موافقة وليّها غير أنّه لا يزال يتعين عليه أن يبرم عقد الزواج[58]. وتنطبق الشروط نفسها على المرأة المطلّقة. وإذا رفض الوليّ إبرام عقد الزواج بدون سبب مشروع، يمكن للمرأة اللجوء إلى المحكمة، فيتّخذ القاضي صفة الوليّ[59]. ومع أن جميع العقود والإجراءات الرسمية تستلزم توقيع الشخص المعني، فإن القانون واللوائح الإدارية لا تنصّ على موافقة المرأة شفهياً أو توقيعها عقد الزواج، ولا يُشترَط سوى الموافقة الشفهية للوليّ الذكر.

باء. إبرام عقد الزواج

لا يحدِّد القانون من هو رب الأسرة إلا أنّ أحكام قانون الأحوال الشخصية تنص ضمنياً على أنه الزوج[60]. وبموجب هذا القانون، يُتوقع من الزوجة أن تطيع زوجها مقابل حصولها على النفقة والحماية. ومع أن الدستور يكفل حق كلّ فرد في اختيار محل إقامته[61]، يسقط حق المرأة المتزوجة في النفقة في حال رفضت الانتقال إلى بيت الزوجية بدون سبب مشروع، مما يفرض قيوداً غير مباشرة على حريتها في اختيار مكان إقامتها[62]. وتنصّ المادة 89 من قانون الأحوال الشخصية على أنّ خروج الزوجة من المنزل لسبب مشروع أو لعمل مباح لا يتعارض مع القانون، ما لم يكن عملها منافياً لمصلحة الأسرة، وبالتالي لا يجوز للزوج أن يمتنع عن تسديد النفقة.

وما من نظام محدّد للملكية الزوجية إلا أنّ الدستور يصون حق كلّ فرد في التملّك[63]، وينظِّم القانون المدني على نحو مستفيض مختلف نُظم الملكية (الخاصة والشائعة والمشتركة) التي تضمن المساواة لجميع الأطراف بما يتوافق مع المبادئ الإسلامية[64].

وتحظّر المادة 18(1) من قانون الأحوال الشخصية زواج المسلمة بغير المسلم، ولا ينعقد الزواج إن خالفت ذلك ويكون الزواج باطلاً. ولا يُشترط على غير المسلمة اعتناق الإسلام من أجل الاقتران بمسلم.

أما تعدُّد الزوجات فهو مباح، ولا يُشترَط على الزوج الحصول على موافقة زوجته الأولى أو غيرها من الزوجات للاقتران

©Tempura/E+ via Getty Images

مجدداً، بل يكفي أن يُثبِت قدرته المالية على إعالتهنَّ جميعاً. ويجيز قانون الأحوال الشخصية للرجل المسلم أن يكون له أربع زوجات كحد أقصى بدون أي شروط قانونية، وتنصّ المادة 21 منه على أنه لا يجوز أن يتزوج الرجل بخامسةٍ قبل أن ينحلّ زواجه بإحدى زوجاته الأربع وتنقضي عدتها[65]. وتورد المادة 85 أنه ليس للزوج أن يُسكِن مع زوجته ضرَّة لها في مسكن واحد بغير رضاها[66]. ويجوز للمرأة أن تشترط في وثيقة عقد الزواج طلب الفسخ إذا تزوج زوجها بأخرى[67].

جيم. الطلاق

لا تتمتّع المرأة والرجل بحقوق متساوية في الشروع في إجراءات الطلاق، حيث لا يتعيّن على الزوج، وفقاً للمادة 102 من قانون الأحوال الشخصية، تعليل طلب الطلاق. ويجيز قانون الأحوال الشخصية للمرأة طلب التفريق لأسباب محدَّدة، منها سوء المعاملة حيث يُشترَط توفر أحد الأضرار التالية: الأذى الجسدي[68]، أو عدم الإنفاق[69]، أو الشتم والتحقير[70]. وتحتاج المرأة إلى شاهدين لإثبات الضرر عملاً بالمادة 133 من قانون الأحوال الشخصية. وتنصّ المادة 130 على حصول الزوجة على تعويض مالي إذا ثَبُت أن الزوج قد أساء إليها. وتحتفظ المحكمة بسلطة تقديرية في البتّ في مسألة التفريق.

ويحق للمرأة أيضاً طلب الخلع بالتراضي مع الزوج شرط دفع تعويض مالي له[71]. ويمكن للمرأة أن تطلب الخلع بدون مسوِّغ شرط تخلّيها عن حقوقها في أصول زوجها المالية[72].

دال. الولاية وحضانة الأطفال

تنظَّم الولاية على الأطفال بموجب المادة 110 من القانون المدني والمادة 209 من قانون الأحوال الشخصية. والولي القانوني على الأولاد هو الأب، ثم الولي الذي يختاره الأب، ثم الجد للأب، ثم الوليّ الذي تعيّنه المحكمة. ولا يمكن أن يرفض الأب أو الجد الولاية بدون سبب معقول[73]. ولا يمكن للأم أن تحظى بالولاية على أولادها إلا بإذنٍ من المحكمة.

وبموجب المادة 210 من قانون الأحوال الشخصية، "مع مراعاة أحكام الحضانة: يقوم الولي على النفس بالإشراف على شؤون المحضون وحفظه، وتربيته، وتعليمه وإعداده إعداداً صالحاً". لذلك، تُعَدُّ الإجراءات الإدارية الرسمية المتعلقة بشؤون الطفل التربوية جزءاً من مسؤوليات الوليّ أي الأب وليس الأم الحاضنة. وقد جاء قانون حقوق الطفل ليحسّن على نحو ملحوظ وضع الأم في هذا الصدد، إذ منح الولاية التعليمية على الطفل للحاضن[74]، مما يخفّف من الصعوبات التي قد تواجهها الأم الحاضنة في تسجيل أطفالها في المدارس حيث كان يتعين عليها في السابق الحصول على إذن الولي أولاً، أي الأب.

ويمنح قانون الأحوال الشخصية، في المادة 189 منه، حق حضانة الطفل الصغير للأم إن لم تتزوج مرة أخرى بعد الطلاق، إلا أن حقها في الحضانة يسقط إذا تزوجت بغير محرم للمحضون[75]. وبموجب المادة 199، يُلزَم الأب بدفع أجرة حضانة للأم الحاضنة حتى يبلغ الفتى 7 سنوات من العمر والفتاة 9 سنوات، وبدفع نفقة أولاده.

ويميّز قانون الأحوال الشخصية بين المسلمة وغير المسلمة، إذ لا تحتفظ المرأة غير المسلمة بحضانة أطفالها بعد بلوغهم سن السابعة أو عندما يبدأون بإدراك مفهوم الدين واستيعابه[76]. وتختلف الأحكام باختلاف مذهب الأم، فالمرأة المطلقة من المذهب السني يمكنها الاحتفاظ بحضانة أطفالها إلى أن يدرك ابنها سن البلوغ[77] وتتزوج ابنتها[78]، والمرأة من المذهب الشيعي المطلقة يمكنها الاحتفاظ بحضانة أطفالها وفقاً للفقه الشيعي إلى أن يصلوا إلى سن البلوغ، لكنها تفقد حقها في الحضانة إذا تزوجت ثانيةً من غير الأب[79].

هاء. الميراث

بموجب المادة 18 من الدستور الكويتي، الميراث حقٌ تحكمه الشريعة الإسلامية.

وينصّ قانون الأحوال الشخصية على أن أموال المتوفى تُقسَّم بين ورثته في حال لم يترك وصيَّة، وذلك على النحو الذي تمليه الشريعة الإسلامية، أي للذكر مثل حظ الأنثيين على الرغم من اختلاف طفيف بين المسلمين السنّة والشيعة. فالمرأة السنّية ترث الممتلكات المادية بينما لا يمكن للمرأة الشيعية أن ترث سوى قيمة تلك الممتلكات بموجب قانون الأحوال الشخصية الجعفرية[80].

ويحظّر القانون على غير المسلمة أن ترث زوجها المسلم بينما يجيز للزوج أن يرث زوجته غير المسلمة[81].

واو. الجنسية

يتناقض قانون الجنسية مع الدستور الكويتي ولا سيما المادة 29 منه، حيث ينص القانون على أنّ الجنسية الكويتية تُمنَح لكل من ولد لأب كويتي[82]. وبموجب المادة 3 من القانون نفسه، يحق للمرأة الكويتية إعطاء جنسيتها لأطفالها عند ولادتهم إذا كان الأب مجهول الهوية أو لم يُعترَف به في شهادة الولادة. وفي هذه الحالة، تُمنَح الجنسية حسب تقدير وزير الداخلية.

وقد نصّ القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية على أنه يُسمح لأولاد الزوجة الكويتية المتزوجة من غير كويتي بالبقاء في المسكن بعد وفاة الأم، إذا كانت المالكة، إلى أن تتزوج البنات أو يبلغ الأبناء سن السادسة والعشرين[83].

ولا يَمنَح قانون الجنسية الكويتية المرأة المتزوجة من غير كويتي الحق في إعطاء جنسيتها لأطفالها وزوجها[84]. أما الرجل الكويتي المتزوج من غير كويتية، فيحق له إعطاء جنسيته لأطفاله وزوجته.

وفي عام 1980، أضيفت الفقرة 2 إلى المادة 5 بموجب القانون رقم 100 لسنة 1980 المعدِّل للمرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية. وأجازت هذه الفقرة منح الجنسية الكويتية لأولاد المرأة الكويتية إذا تم تطليقها طلاقاً بائناً أو إذا توفى زوجها أو كان أسيراً.

©Zdenka_Simekova/iStock via Getty Images

الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية

06

6. الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية

ألف. الرعاية الصحية للأمهات

لا يتناول أي قانون أو لائحة تنظيمية مسألة الرعاية الصحية للأمهات، ولم تسنّ الكويت قانوناً للصحة العامة يكفل الحصول على هذه الرعاية.

وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، أقرّ البرلمان الكويتي القانون رقم 70 بشأن مزاولة مهنة الطب، الذي يتضمن فقرات خاصة تمنع أي طبيب من رفض تقديم الخدمة الطبية لأي مريض. ومع أن القانون ينص أيضاً على أنّ الطبيب يمكن أن يرفض تقديم العلاج لأسباب منطقية وخطيرة، فإن الأمور التي يشملها تعريف الأسباب "المنطقية والخطيرة" تظل غير واضحة.

وتشترط المادة 11 من القانون نفسه أن تُقدَّم الخدمة الصحية بموافقة المريضات أنفسهنّ، إذا تجاوز عمرهنّ 18 عاماً أو إذا كنّ متزوجات وواعيات وقادرات على الموافقة. وبالنسبة إلى العمليات الجراحية، يمكن أن توافق المريضة على إجرائها إذا كانت واعية وتجاوز عمرها 21 عاماً. وفي السابق، كان يُطلَب من المرأة جلب والدها أو زوجها للتوقيع على العمليات الجراحية قبل إجرائها.

باء. وسائل منع الحمل

لا يتطرّق أي قانون أو لائحة تنظيمية إلى مسألة توفير خدمات منع الحمل وحبوب منع الحمل التداركية في الحالات الطارئة.

جيم. الإجهاض

يُعَدُّ الإجهاض غير قانوني إلا في حالات محدّدة، ويتطلّب إذناً من طرف ثالث وموافقة الطبيب والزوج. ويعاقِب قانون الجزاء الكويتي كلّ من قام بعملية إجهاض بالحبس لمدة تصل إلى 10 سنوات وبغرامة، وكلّ امرأة قصدت إجهاض نفسها أو سمحت بإجرائه بالحبس لمدة تصل إلى خمس سنوات و/أو بغرامة[85]. ويُعتبَر الإجهاض قانونياً إذا كان يهدف إلى إنقاذ حياة المرأة

©AntonioGuillem/iStock / Getty Images Plus via Getty Images

©FatCamera/E+ via Getty Images

الحامل وإذا أجراه شخصٌ يمتلك الخبرة اللازمة. وتجيز المادة 12 من القانون رقم 25 لسنة 1981 إجراء عملية الإجهاض إذا كان الحمل لم يتجاوز مدة أربعة أشهر وإذا كان استمراره يضرّ بصحة الأم ضرراً جسيماً، أو إذا ثَبُت أن الجنين سيولد مصاباً بتشوه بدني أو قصور عقلي جسيمين، لا يُرجى الشفاء منهما. وينبغي إجراء عمليات الإجهاض، في غير حالات الضرورة العاجلة، في مستشفى حكومي، بموافقة الزوج وبقرار من لجنة طبية مشكّلة من ثلاثة أطباء اختصاصيين، أحدهم على الأقل متخصّص في أمراض النساء والتوليد[86].

ولا يجيز أي تشريع الإجهاض لضحايا الاغتصاب أو يتناول مسألة الرعاية ما بعد الإجهاض.

دال. التثقيف في مجال الصحة الجنسية

بحسب تقرير الكويت بشأن تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين 25+، تُدرَّس التربية الجنسية والصحة الإنجابية في المدارس والمراكز المجتمعية الكويتية[87]، إلا أنه لا يوجد نص قانوني بشأن إدراج التثقيف الشامل في مجال الصحة الجنسية في المناهج الدراسية الوطنية.

هاء. الكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية وتقديم المشورة

سُنّت قوانين بشأن هذا الموضوع لكنها تتضمن قيوداً على أساس الوضع العائلي. فالقانون رقم 31 لسنة 2008 يُلزم الراغبين في الزواج بإجراء فحوصات طبية للكشف عن أي أمراض وراثية ومُعدية، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية. والقانون موجّه إلى الفئة المذكورة حصراً، ولا تأتي أي قوانين أو لوائح تنظيمية أخرى على ذكر الفحص الطبي والمشورة بهذا الشأن.

واو. الميل الجنسي والقضايا ذات الصلة

يجرِّم قانون الجزاء الكويتي العلاقات الجنسية التي تُمارَس بالتراضي بين رجلين بالغين، ويفرض عقوبة بالحبس لمدة لا تتجاوز سبع سنوات[88]. ويُعاقَب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على 1,000 دينار كويتي، أو بإحدى هاتين

العقوبتين، كلّ من تشبّه بالجنس الآخر بأي شكل من الأشكال في مكان عام[89]. ولم تُسَنّ أيّ قوانين محدَّدة تحمي من جرائم الكراهية أو التمييز على أساس الميل الجنسي أو الهوية الجنسية. إلا أن المحكمة الدستورية الكويتية قررت، بتاريخ 16 شباط/فبراير 2022، إلغاء المادة 198 من قانون الجزاء الكويتي لأنّ نصّها فضفاض ولا يحدِّد الأفعال المؤثمة، مما يمسّ بالحقوق التي يكفلها الدستور.

التشريعات

- دستور سنة 1962 بوصفه الدستور الرابع والحالي. https://www.moj.gov.kw/AR/Documents/MojDocs/001.pdf.
- قانون رقم 51 لسنة 1984 في شأن الأحوال الشخصية وتعديلاته. https://www.moj.gov.kw/AR/Documents/MojDocs/008.pdf.
- قانون رقم 16 لسنة 2020 في شأن الحماية من العنف الأسري. https://mesferlaw.com/archives/2397.
- قانون الجزاء والقوانين المكملة. https://www.moj.gov.kw/AR/Documents/MojDocs/007.pdf.
- قانون رقم 91 لسنة 2013 في شأن مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. https://www.moj.gov.kw/AR/Documents/MojDocs/014.pdf.
- قانون رقم 6 لسنة 2010 في شأن العمل في القطاع الأهلي. https://www.moj.gov.kw/AR/Documents/MojDocs/012.pdf.
- مرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية. https://bit.ly/3SiXwf2.
- أمر أميري بالقانون رقم 61 لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية. https://bit.ly/3rc63ob.
- مرسوم أميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية. https://mesferlaw.com/archives/2270.
- قانون رقم 111 لسنة 2015 بإصدار قانون الأحداث. https://www.moj.gov.kw/AR/Documents/MojDocs/019.pdf.
- قانون رقم 12 لسنة 2015 بإصدار قانون محكمة الأسرة. https://www.moj.gov.kw/AR/Documents/MojDocs/021.pdf.
- القانون رقم 68 لسنة 2015 في شأن العمالة المنزلية. https://bit.ly/3ft6iZh.
- قانون رقم 12 لسنة 2015 بإصدار قانون محكمة الأسرة. https://bit.ly/3DW5XIZ.
- القانون رقم 67 لسنة 2015 في شأن الديوان الوطني لحقوق الإنسان. https://raqib50.s3.amazonaws.com/uploads/legislation/file/47/067.pdf.
- مرسوم بالقانون رقم 38 لسنة 1980 بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية. https://www.moj.gov.kw/AR/Documents/MojDocs/031.pdf.
- قانون التجارة الكويتي رقم 68 لسنة 1980. https://www.areejhamadah.com/en/newsDetails/52.
- مرسوم بالقانون رقم 67 لسنة 1980 بإصدار القانون المدني. https://www.moj.gov.kw/AR/Documents/MojDocs/002.pdf.
- قانون رقم 27 لسنة 1963 في شأن الإحصاء والتعداد. https://bit.ly/3E0FBFx.
- قانون رقم 63 لسنة 2015 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات. https://bit.ly/3SBCAzG.
- قانون رقم 11 لسنة 1962 في شأن جوازات السفر. https://mesferlaw.com/archives/2250.
- مرسوم بالقانون رقم 82 لسنة 1977 في شأن الحضانة العائلية. https://bit.ly/3CgrHhj.

المراجع

القرار الوزاري رقم 31 لسنة 2016 بإصدار لائحة الرعاية السكنية.

Amani Saleh Alessa, "Sex Discrimination within Kuwaiti Family Law", Arab Law Quarterly 24 (2010) 119-190. Available at https://www.jstor.org/stable/40604826.

Committee on the Elimination of Discrimination against Women, Concluding observations, Kuwait (2017). Available at https://www.ohchr.org/en/documents/concluding-observations/cedawckwtco5-concluding-observations-fifth-periodic-report-kuwait.

The Court of Cassation ruling – Personal Status – no. 581/ dated 22 – 03 – 2010 of year 2009. Woman from the Jafaari sect divorces her husband because he does not spend on her.

The Court of Cassation ruling – Personal Status – no. 187/dated 06-04-2009 of year 2007. Woman from the Sunni sect divorces her husband due to the defaming and verbal abuse practice by husband on the wife.

Fattahova N. "Nearly One Domestic Violence Case Reported in Kuwait Every Day," Kuwait Times, 17 December 2014. Available at https://storage.kuwaittimes.com/pdf/2014/dec/18/p04.pdf.

Global information and education on HIV and AIDS. Available at https://www.avert.org/professionals/hiv-social-issues/key-affected-populations/sex-workers and http://www.unaids.org/en/resources/presscentre/featurestories/2017/june/20170602_sexwork.

The Universal Periodic Review (UPR) of Kuwait. Available at https://www.ohchr.org/en/HRBodies/UPR/Pages/KWindex.aspx.

UN Women, Global Database on Violence against Women, Kuwait. Available at https://evaw-global-database.unwomen.org/en/countries/asia/kuwait.

الحواشي

1. عندما انضمّت الكويت إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أصدرت إعلاناً تفسيرياً أكدت فيه أنها تطبِّق قوانينها الوطنية حيثما تتعارض أحكام العهد مع قانون الأحوال الشخصية الكويتي.
2. الدورة الثامنة والستون للّجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (23 تشرين الأول/أكتوبر – 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2017). رد دولة الكويت على قائمة المسائل المتعلقة بالتقرير الدوري الخامس الخاص بالقضاء على التمييز ضد المرأة لدولة الكويت.
3. حسبما أفادت دولة الكويت إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في دورتها الثامنة والستين (23 تشرين الأول/ أكتوبر – 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2017) بموجب قائمة القضايا والأسئلة المتعلقة بالتقرير الدوري الخامس للكويت.
4. قانون رقم 27 لسنة 1963 في شأن الإحصاء والتعداد.
5. دستور الكويت لسنة 1962، المادة 34.
6. تنصّ المادة 120 من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي على أنه "للمتهم في جناية الحق في أن يوكل من يدافع عنه، وعلى المحكمة أن تنتدب من المحامين من يقوم بهذه المهمة إذا لم يوكل المتهم أحداً. للمتهم في جنحة، ولغيره من الخصوم، الحق دائماً في توكيل من يحضر معه".
7. قانون رقم 42 لسنة 1964 في شأن تنظيم مهنة المحاماة أمام المحاكم، المادة 26.
8. الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان، التقرير الموازي بشأن التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الثالث والرابع لدولة الكويت إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في دورتها الخمسين (آب/أغسطس 2011). وهو متاح باللغة الإنكليزية على الرابط: http://www2.ohchr.org/english/bodies/cedaw/docs/ngos/SFHR_Kuwait50_en.pdf.
9. الولايات المتحدة الأمريكية، وزارة الخارجية، تقرير بشأن الاتجار بالبشر في الكويت (2015). متاح على الرابط التالي: https://kw.usembassy.gov/wp-content/uploads/sites/157/KUWAIT-TIP-2015-ARA-Final.pdf.
10. https://bit.ly/3BHoVQR.
11. قانون رقم 11 لسنة 1962 في شأن جوازات السفر، المادة 15.
12. https://www.e.gov.kw/sites/kgoarabic/Pages/Services/PACI/ProceduresCompletionRegistrationKuwaitiNewborn.aspx.
13. دستور الكويت لسنة 1962، المادة 166.
14. مرسوم بالقانون رقم 38 لسنة 1980 بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية، المادة 45.
15. قانون الأحوال الشخصية، المادتان 8 و29.
16. مرسوم بالقانون رقم 39 لسنة 1980 بإصدار قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية، المواد من 39 إلى 51.
17. قانون رقم 17 لسنة 1960 بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية، المادة 99.
18. قانون الأحوال الشخصية رقم 51 لسنة 1984، المادتان 11 و133.
19. مرسوم بالقانون رقم 67 لسنة 1980 بإصدار القانون المدني، المادة 84.
20. قانون التجارة رقم 68 لسنة 1980، المادة 18.
21. المرجع نفسه، المادتان 21 و22.
22. القانون المدني، المواد من 810 إلى 904.
23. مرسوم بالقانون رقم 23 لسنة 1990 في شأن تنظيم القضاء، المادتان 19 و61.
24. دستور الكويت لسنة 1962، المادتان 82 و125.
25. مرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية، المادة 15.
26. القانون رقم 42 لسنة 1964 في شأن تنظيم مهنة المحاماة أمام المحاكم، المادتان 1 و2.

27. مرسوم بالقانون رقم 25 لسنة 1981 بشأن مزاولة مهنة الطب البشري وطب الأسنان والمهن المعاونة لهما، المادة 3.
28. القانون رقم 12 لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.
29. القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة.
30. المرجع نفسه، المواد من 43 إلى 46.
31. القانون رقم 16 لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء.
32. المرجع نفسه.
33. المرجع نفسه.
34. المرجع نفسه.
35. المرجع نفسه، المواد من 187 إلى 189.
36. قانون رقم 63 لسنة 2015 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، المواد 2 و3(4) و4(5) و8.
37. القانون رقم 16 لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء، المادة 200.
38. المرجع نفسه، المادة 202.
39. المرجع نفسه، المادة 203.
40. المرجع نفسه.
41. https://www.ilo.org/beirut/countries/kuwait/WCMS_614076/lang--ar/index.htm.
42. القانون رقم 6 لسنة 2010 في شأن العمل في القطاع الأهلي، المادة 26.
43. المرجع نفسه، المادة 23.
44. القرار الوزاري رقم 186/ع لسنة 2010 بشأن تشغيل النساء، المادة 5، والقرار الإداري رقم 839/ق لسنة 2015 في شأن تنظيم العمل في قطاعي العمل الأهلي والنفطي.
45. المرجع نفسه، المادة 22.
46. القرار الإداري رقم 27 لسنة 2021، المادتان 22 و23.
47. القانون رقم 6 لسنة 2010 في شأن العمل في القطاع الأهلي، المادة 24.
48. أمر أميري بالقانون رقم 61 لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية، المادة 17(5).
49. المرجع نفسه، المادة 59.
50. المرجع نفسه، المادتان 63 و64.
51. القانون رقم 6 لسنة 2010 في شأن العمل في القطاع الأهلي، المادة 48.
52. مرسوم بالقانون رقم 67 لسنة 1980 بإصدار القانون المدني، المواد 227، و228، و231.
53. القانون رقم 51 لسنة 1984 في شأن الأحوال الشخصية، المادة 343. https://www.e.gov.kw/sites/kgoarabic/Forms/QanoonAlAhwalAlMadaniyah.pdf.
54. المرجع نفسه، المادة 346.
55. القانون رقم 12 لسنة 2015 بإصدار قانون محكمة الأسرة.
56. القانون رقم 51 لسنة 1984 في شأن الأحوال الشخصية، المواد 1 و74 و87.
57. المرجع نفسه، المادتان 11 و26.
58. المرجع نفسه، المواد 8 و29 و30.
59. المرجع نفسه، المادة 31.
60. Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), Social Inclusion and Gender Index. Kuwait (2019). https://www.genderindex.org/wp-content/uploads/files/datasheets/2019/KW.pdf.
61. دستور الكويت لسنة 1962، المادة 31.

62. القانون رقم 51 لسنة 1984 في شأن الأحوال الشخصية، المادة 87.
63. دستور الكويت لسنة 1962، المادة 18.
64. مرسوم بالقانون رقم 67 لسنة 1980 بإصدار القانون المدني، المواد 810 و818 و830.
65. القانون رقم 51 لسنة 1984 في شأن الأحوال الشخصية، المادة 21.
66. المرجع نفسه، المادة 85.
67. المرجع نفسه، المادتان 40 و41.
68. المرجع نفسه، المادة 126.
69. دعوى محكمة التمييز – أحوال شخصية – رقم 2009/581 بتاريخ 22 آذار/مارس 2010 لسنة 2009. مذهب جعفري (طلبت الزوجة الطلاق لأن الزوج لا ينفق عليها).
70. دعوى محكمة التمييز – أحوال شخصية – رقم 2007/187 بتاريخ 6 نيسان/أبريل 2009 لسنة 2007. مذهب سني (طلبت الزوجة الطلاق بسبب الشتم والتحقير).
71. القانون رقم 51 لسنة 1984 في شأن الأحوال الشخصية، المادة 111.
72. المرجع نفسه.
73. OECD, Social Institutions and Gender Index, Kuwait (2014). http://www.genderindex.org/country/kuwait.
74. القانون رقم 21 لسنة 2015 في شأن حقوق الطفل، المادة 40.
75. القانون رقم 51 لسنة 1984 في شأن الأحوال الشخصية، المادة 191.
76. المرجع نفسه، المادة 192.
77. المرجع نفسه، المادتان 189 و192.
78. المرجع نفسه، المادة 194.
79. سماحة المرجع الديني الأعلى السيد علي الحسيني السيستاني، الفقه للمغتربين، أحكام الحضانة. متاح على الرابط: http://www.sistani.org/arabic/book/17/968/.
80. OECD, Social Institutions and Gender Index, Kuwait (2014).
81. القانون رقم 51 لسنة 1984 في شأن الأحوال الشخصية، المادتان 293 و294.
82. مرسوم أميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية (1959/15)، المادة 2.
83. القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية، المادة 32.
84. مرسوم أميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية (1959/15)، المادتان 3 و8.
85. القانون رقم 16 لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء، المواد من 174 إلى 177.
86. مرسوم بالقانون رقم 25 لسنة 1981 بشأن مزاولة مهنة الطب البشري وطب الأسنان والمهن المعاونة لهما، المادة 12.
87. الإسكوا، مراجعة شاملة وطنية للتقدم المحرز وتحديات تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين 25+، 2019، ص. 24. متاح على الرابط: https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page_attachments/lmrj_lwtny_lshml_lltqdm_lmhrz_wthdyt_tnfydh_ln_wmnhj_byjyn25-2019_0.pdf.
88. القانون رقم 16 لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء، المادة 193.
89. المرجع نفسه، المادة 198.

المصفوفة ومعايير الترميز

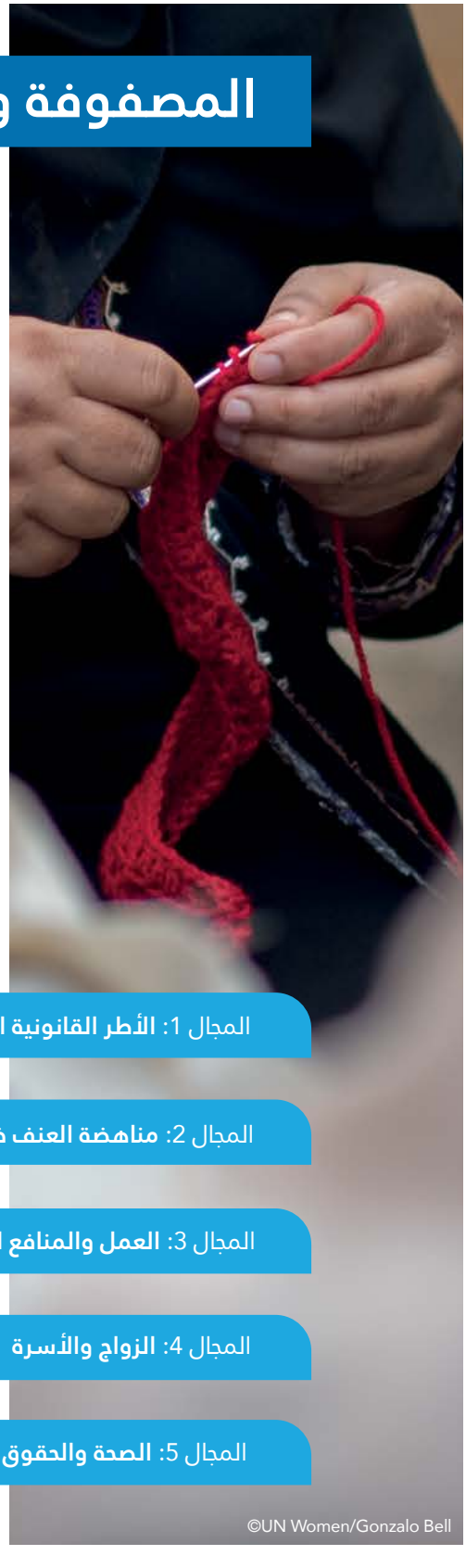

نعم

ينص القانون على مساواة النوع الاجتماعي و/أو الحماية من العنف.

جزئياً

تمت معالجة بعض جوانب القانون المتعلقة بعدالة النوع الاجتماعي، ولكن ما زالت هناك فجوات جسيمة. وما زال القانون يورد بعض الأوجه الهامة من عدم مساواة النوع الاجتماعي التي يجب معالجتها و/أو هناك فجوات جسيمة في الحماية القانونية من العنف.

لا

لا ينص القانون على مساواة النوع الاجتماعي و/أو الحماية من العنف غير متوفرة أو أنها موجودة ولكن بمستوى متدنٍ.

لا تتوفر أي بيانات.

لا يغطي القانون هذه المسألة.

المجال 1: **الأطر القانونية الرئيسية والحياة العامة**

المجال 2: **مناهضة العنف ضد المرأة**

المجال 3: **العمل والمنافع الاقتصادية**

المجال 4: **الزواج والأسرة**

المجال 5: **الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية**

©UN Women/Gonzalo Bell

المجال 1: الأطر القانونية الرئيسية والحياة العامة

التعزيز

هل صدّق البلد على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (اتفاقية سيداو)؟ وهل أبدى أي تحفظات على تنفيذ بنود الاتفاقية؟

- تم التصديق عليها بدون تحفظات.
- تم التصديق عليها مع تحفظات.
- لم يتم التصديق عليها.

هل يشير الدستور إلى المساواة بين الجنسين وعدم التمييز ضد المرأة؟

- تشير مواد في الدستور صراحةً إلى المساواة بين الجنسين أو عدم التمييز ضد المرأة.
- يورد الدستور بعض الإشارات الصريحة أو الضمنية إلى المساواة بين الجنسين أو عدم التمييز ضد المرأة، لكنه ينصّ على حقوق محدودة أو غير متكافئة للمرأة.
- لا تتناول أي مواد في الدستور مسألة المساواة بين الجنسين أو التمييز ضد المرأة.

إذا كان القانون العرفي مصدراً شرعياً للقانون بموجب الدستور، فما هي صلاحيته إذا كان ينتهك الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو بعدم التمييز ضد المرأة؟

- في حال وجود تعارض أو عدم اتساق بين القانون العرفي والأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة أو بعدم التمييز، يسمو الدستور ويُعلَن بطلان القانون ذي الصلة.
- لا تتناول التشريعات أو السوابق القضائية مسألة صلاحية القانون العرفي المتعارض مع الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة.
- في حال وجود تعارض أو عدم اتساق بين القانون العرفي والأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة أو بعدم التمييز، يسمو القانون العرفي.
- القانون العرفي ليس مصدراً من مصادر القانون بموجب الدستور .

إذا كان قانون الأحوال الشخصية مصدراً قانونياً يعتدّ به بموجب الدستور، فما هي صلاحيته إذا كان ينتهك الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو بعدم التمييز ضد المرأة؟

- في حال وجود تعارض أو عدم اتساق بين قانون الأحوال الشخصية والأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة أو بعدم التمييز، يسمو الدستور ويُعلَن بطلان القانون ذي الصلة.
- لا تتناول التشريعات أو السوابق القضائية مسألة صلاحية قانون الأحوال الشخصية المتعارض مع الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة.
- في حال وجود تعارض أو عدم اتساق بين قانون الأحوال الشخصية والأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة أو بعدم التمييز، يسمو قانون الأحوال الشخصية.
- قانون الأحوال الشخصية ليس مصدراً من مصادر القانون بموجب الدستور.

هل تحدّد القوانين المحلية بوضوح ولاية واختصاص نظم العدالة غير الرسمية حيثما وجدت، من حيث إنفاذها القوانين الرسمية وغير الرسمية الواجب اتساقها مع المعايير الدولية، بما في ذلك عدم التمييز؟

- يحدّد القانون بوضوح ولاية نظم العدالة غير الرسمية واختصاصها
- يحدّد القانون ولاية نظم العدالة غير الرسمية واختصاصها
- يحدّد القانون ولاية نظم العدالة غير الرسمية واختصاصها

من حيث إنفاذها القوانين الرسمية وغير الرسمية، ويجرّم صراحةً التمييز ضد المرأة، ويعترف بالتمييز المباشر وغير المباشر ويحظّرهما.

من حيث إنفاذها القوانين الرسمية وغير الرسمية، ويجرّم صراحةً التمييز ضد المرأة عموماً، ولكنّه لا يفرق بين التمييز المباشر وغير المباشر ولا يذكرهما.

من حيث إنفاذها القوانين الرسمية وغير الرسمية، بدون الاعتراف بدور النظم غير الرسمية في تعزيز المعايير الدولية لحقوق الإنسان وصونها، بما في ذلك المساواة وعدم التمييز؛ أو لا يحدّد القانون ولاية نظم العدالة غير الرسمية واختصاصها، بما في ذلك المساواة وعدم التمييز.

لا يحدد القانون ولاية نُظم العدالة غير الرسمية واختصاصها.

هل من قانون مناهض للتمييز يحظّر التمييز المباشر وغير المباشر ضد المرأة؟

هناك قانون يجرّم صراحةً التمييز ضد المرأة، ويعترف بالتمييز المباشر وغير المباشر ويحظّرهما.

هناك قانون عام يحظّر التمييز، ولكنه لا يفرق بين التمييز المباشر وغير المباشر ولا يأتي على ذكرهما.

ليس هناك قانون يحظّر أي شكل من أشكال التمييز ضد المرأة.

هل تتمتع النساء والرجال بحقوق متساوية في تولي المناصب العامة والسياسية وفي الوصول إليها (في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية)؟

هناك نصّ صريح يؤكد على المساواة بين المرأة والرجل في تولي المناصب العامة والسياسية ويمنع التمييز في هذا الشأن.

ليس هناك أحكام تحظّر على المرأة تولي المناصب العامة والسياسية، ولكن ليس هناك تأكيد إيجابي على هذا الحق.

هناك أحكام قانونية تمنع صراحةً المرأة من التمتع بحقوق متساوية في تولي المناصب العامة والسياسية ومن إمكانية الوصول إليها.

هل تخصَّص للمرأة حصص (مقاعد مخصصة) في مقاعد البرلمان الوطني؟

هناك أنظمة مشرّعة و/أو دستورية إلزامية تخصّص حصصاً للمرأة في مقاعد البرلمان الوطني تفي بالحد الأدنى من المعيار الدولي الموصى به، ألا وهو 30 في المائة من المقاعد، أو تتجاوزه.

هناك أنظمة مشرّعة و/أو دستورية إلزامية تخصّص حصصاً للمرأة في مقاعد البرلمان الوطني لا تفي بالحد الأدنى من المعيار الدولي الموصى به، ألا وهو 30 في المائة من المقاعد، أو اعتمدت الدولة نظام الحصص الطوعي.

ليس هناك أحكام قانونية بشأن حصص المرأة في مقاعد البرلمان الوطني.

هل من قانون يحظر صراحةً العنف ضد المرأة في السياسة والانتخابات؟

هناك قانون يجرّم صراحةً العنف ضد المرأة في السياسة و/أو الانتخابات.

هناك قانون يجرّم صراحةً العنف في السياسة و/أو الانتخابات بدون الإشارة الصريحة إلى العنف ضد المرأة.

ليس هناك قانون يجرّم أي نوع من أنواع العنف ضد المرأة في السياسة أو الانتخابات.

الإنفاذ والرصد

هل المعونة القانونية مكفولة في المسائل الجنائية؟

هناك أحكام في الدستور/قوانين أخرى تكفل الحق في المعونة القانونية وفي تقديمها (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر التمثيل القانوني، والمساعدة المالية، والمشورة القانونية) في المسائل الجنائية.

هناك أحكام مبهمة، لكن ليس هناك إشارة صريحة إلى تقديم المعونة القانونية.

ليس هناك أحكام تكفل المعونة القانونية.

هل المعونة القانونية مكفولة في المسائل المدنية/الأسرية؟

- هناك أحكام في الدستور/قوانين أخرى تكفل الحق في المعونة القانونية وفي تقديمها (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر التمثيل القانوني، والمساعدة المالية، والمشورة القانونية) في المسائل المدنية/الأسرية.
- هناك أحكام مبهمة، لكن ليس هناك إشارة صريحة إلى تقديم المعونة القانونية.
- ليس هناك أحكام تنصّ على كفالة المعونة القانونية.

هل يتعيّن على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل المدنية؟

- لا يُطلب من المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل المدنية.
- يُطلب من المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في بعض المسائل المدنية.
- يُطلب من المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في كافة المسائل المدنية.

هل لشهادة المرأة الوزن الثبوتي نفسه أمام المحكمة أسوةً بشهادة الرجل؟

- لشهادة المرأة الوزن الثبوتي نفسه أمام المحكمة أسوةً بشهادة الرجل في جميع المحاكم (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر محاكم الأحوال الشخصية، والمحاكم الدينية والمدنية والجنائية ومحاكم الأسرة).
- لشهادة المرأة الوزن الثبوتي نفسه أمام المحكمة أسوةً بشهادة الرجل في معظم الحالات، لكن لا تزال هناك استثناءات كبيرة.
- ليس لشهادة المرأة الوزن الثبوتي نفسه أمام المحكمة خلافاً لشهادة الرجل في معظم الحالات.

هل هناك قوانين تشترط صراحةً إنتاج و/أو نشر الإحصاءات المصنّفة حسب نوع الجنس؟

- ينصّ القانون صراحةً على إنتاج ونشر الإحصاءات المصنّفة حسب نوع الجنس.
- تذكر القوانين العامة للإحصاءات بوضوح نوع الجنس بوصفه مجالاً يتعين مسحه، غير أنها لا تلزم بإنتاج و/أو نشر هذه الإحصاءات أو توجبه.
- ليس هناك تشريع يشير إلى الإحصاءات المصنّفة حسب نوع الجنس.

هل يتعيّن على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل الشخصية/الأسرية؟

- لا يُطلب من المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل الشخصية/الأسرية.
- يُطلب من المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في بعض المسائل الشخصية/الأسرية.
- يُطلب من المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات قانونية في كافة المسائل الشخصية/الأسرية.

هل هناك حوافز لإدراج النساء في قوائم المرشحين للانتخابات البرلمانية الوطنية، أو حصص إلزامية بحيث تفرض عقوبات في حال عدم الامتثال؟

- هناك حصص إلزامية للنساء في قوائم المرشحين للانتخابات البرلمانية الوطنية بحيث تفرض عقوبات في حال عدم الامتثال أو هناك حوافز للأحزاب لإدراج النساء في قوائم المرشحين.
- هناك حصص إلزامية لإدراج النساء في قوائم المرشحين للانتخابات البرلمانية الوطنية، لكن ليس هناك عقوبات في حال عدم الامتثال.
- ليس هناك تشريع يلزم الأحزاب بتخصيص حصص إلزامية لإدراج النساء في قوائم المرشحين للانتخابات البرلمانية الوطنية، ولا ينصّ أي تشريع على حوافز للأحزاب للقيام بذلك.

المجال 2: مناهضة العنف ضد المرأة

التعزيز

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف البدني؟

هناك قانون متعلق بالعنف الأسري يشمل تعريفه كافة أشكال العنف البدني. وييسّر القانون حصول المرأة على تدابير الحماية، بما في ذلك أوامر الحماية وخدمات الدعم.	هناك قانون متعلق بالعنف الأسري، ولكن تعريفه غامض/غير واضح؛ ولا يشمل كافة أشكال العنف البدني و/أو لا يتيح للمرأة الحصول على تدابير الحماية.	ليس هناك قانون متعلق بالعنف الأسري.

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف الجنسي؟

هناك قانون متعلق بالعنف الأسري يشمل تعريفه كافة أشكال العنف الجنسي. وييسّر القانون حصول المرأة على تدابير الحماية، بما في ذلك أوامر الحماية وخدمات الدعم.	هناك قانون متعلق بالعنف الأسري، ولكن تعريفه غامض/غير واضح؛ ولا يشمل العنف الجنسي؛ و/أو لا ييسّر حصول المرأة على تدابير الحماية.	ليس هناك قانون متعلق بالعنف الأسري.

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف النفسي/العاطفي؟

هناك قانون متعلق بالعنف الأسري يشمل تعريفه كافة أشكال العنف النفسي/العاطفي. وييسّر القانون حصول المرأة على تدابير الحماية، بما في ذلك أوامر الحماية وخدمات الدعم.	هناك قانون متعلق بالعنف الأسري، ولكن تعريفه غامض/غير واضح؛ ولا يشمل العنف النفسي/العاطفي، ولا يجرّم العنف الأسري و/أو لا يمكّن المرأة من الحصول على تدابير الحماية.	ليس هناك قانون متعلق بالعنف الأسري.

هل هناك تشريع بشأن العنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف المالي/الاقتصادي؟

هناك قانون بشأن العنف الأسري يشمل تعريفه كافة أشكال العنف المالي/الاقتصادي. وييسّر القانون حصول المرأة على تدابير الحماية، بما في ذلك أوامر الحماية وخدمات الدعم.	هناك قانون متعلق بالعنف الأسري، ولكن تعريفه غامض/غير واضح؛ ولا يشمل كافة أشكال العنف المالي/الاقتصادي، و/أو لا يتيح للمرأة الحصول على تدابير الحماية.	ليس هناك قانون متعلق بالعنف الأسري.

هل يُعرَّف التحرش الجنسي في أي تشريع؟

التحرش الجنسي معرّف في التشريعات ويحظّره القانون الجنائي أو قانون العمل.	التحرش الجنسي غير معرّف في التشريعات، غير أنه ترد في القانون الجنائي أو قانون العمل عقوبات قد توفر بعض الحماية.	هناك حد أدنى من الحماية أو لا حماية على الإطلاق من التحرش الجنسي في القانون الجنائي أو قانون العمل.

هل تجرّم القوانين فعل الاغتصاب على أساس عدم الرضا، بدون اشتراط إثبات استعمال القوة البدنية أو الإيلاج؟

يستند القانون في تعريفه جريمة الاغتصاب إلى عدم الرضا ولا يشترط إثبات استعمال القوة البدنية أو الإيلاج.	يستند القانون في تعريفه جريمة الاغتصاب إلى عدم الرضا ويشترط إثبات استعمال القوة البدنية أو الإيلاج.	يشترط القانون في تعريفه جريمة الاغتصاب إثبات استعمال القوة البدنية أو الإيلاج أو يصفها بجريمة "شرف" أو جريمة ضد الأسرة. وليس هناك إشارة صريحة إلى عدم الرضا باعتباره عنصراً من عناصر الجريمة.

هل يتضمن القانون تبرئة الجاني إذا تزوج ضحيته؟

- لا يتضمن القانون الجنائي نصاً يبرّئ مرتكب الاغتصاب أو الاختطاف أو جرائم أخرى إذا تزوج الضحية.
- يبرّأ الجاني إذا تزوج الضحية في ظروف محدودة، مثلاً نتيجة إنفاذ القانون العرفي أو وجود ثغرات في القوانين الجنائية تسمح بالتبرئة عندما تكون الضحية فتاة دون السن المقررة قانوناً.
- يتضمن القانون الجنائي نصاً يبرّئ مرتكب الاغتصاب أو الاختطاف أو جرائم أخرى إذا تزوج الضحية.

هل يجرّم القانون الاغتصاب الزوجي؟

- يتناول القانون الجنائي صراحةً الاغتصاب الزوجي ويُجرّمه.
- يُحاكم الاغتصاب الزوجي أحياناً بموجب القانون الذي يرعى جريمة الاغتصاب أو غيره من القوانين.
- يفسّر النظام القانوني التعريف القانوني للاغتصاب الوارد في القانون الجنائي/ الشريعة الإسلامية باعتبار أنه يستبعد الاغتصاب الزوجي.

هل يجرّم القانون فعل الزنا؟

- لا يجرّم القانون فعل الزنا.
- لا يجرّم القانون الجنائي فعل الزنا، لكن تطبّق العقوبات المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية.
- يجرّم القانون فعل الزنا.

هل يجيز القانون الظروف المخففة في جرائم قتل الإناث؟

- ليس هناك نصّ يجيز تخفيف العقوبة في جرائم قتل الإناث، بما فيها ما يسمى جرائم "الشرف".
- ألغي بعض الأحكام التي تسمح بتخفيف العقوبة في جرائم قتل الإناث، ولكن لا تزال هناك ثغرات.
- هناك نصّ يجيز تخفيف العقوبة في جرائم قتل الإناث، بما فيها ما يسمى جرائم "الشرف".

هل تتاح أوامر حماية جنائية ومدنية لضحايا العنف تتأتى عن انتهاكها عواقب قانونية (يعتبر انتهاكها جريمة)؟

- ترد في القانون بوضوح الأحكام القانونية لأوامر الحماية المدنية والجنائية التي تتأتى عن انتهاكها عواقب قانونية.
- نوع واحد فقط من أوامر الحماية ممكن.
- ليس هناك أحكام لإنفاذ أوامر الحماية، أو إذا كانت هناك أوامر حماية فهي تؤدي إلى احتجاز الضحايا/الناجيات.

هل هناك أحكام شاملة (عقابية وحمائية ووقائية) بشأن الاتجار بالبشر في أي قانون؟

- هناك قوانين شاملة لمكافحة الاتجار بالبشر تنصّ على تدابير عقابية وحمائية ووقائية.
- تُجرَّم بعض الأشكال المتمايزة للاتجار، مثل الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي، ولكن لا يلزم القانون باتخاذ تدابير حمائية ووقائية.
- ينصّ القانون الجنائي على حد أدنى من جرائم الاتجار بالبشر أو لا ينصّ على أي جرائم في هذا الشأن.

هل يجرّم القانون تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث في حال ممارسته؟

- يحظَّر أو يجرَّم تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث.
- تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث فعلٌ تنظّمه اللوائح ولكنها لا تجرّمه. ويُمارس فعل تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث وهو غير محظور.
- ليس هناك حالات موثقة. وليس هناك أي حظر قانوني.

هل يجرَّم الاشتغال بالجنس والبغاء؟

- لا يجرّم الأشخاص الذين يبيعون الجنس/ يشتغلون بالجنس.
- يجرّم الاشتغال بالجنس، رهناً باستثناءات تجيزه في بعض المجالات الخاضعة للإشراف التنظيمي.
- تجرّم قوانين مكافحة البغاء الأشخاص الذين يبيعون الجنس/يشتغلون بالجنس.

هل يجرّم القانون العلاقات الجنسية بالتراضي بين شخصين من جنس واحد؟

- لا يجرّم القانون العلاقات الجنسية المثلية بالتراضي بين البالغين. ولا تطبّق الشرطة القوانين الجنائية (مثل الفجور، والفحش، والسلوك غير الأخلاقي) فيما يتعلق بهذه العلاقات أو بالتعبير عن الميل الجنسي.
- هناك تفسيرات قضائية متضاربة للقانون الجنائي فيما يتعلق بالعلاقات الجنسية المثلية. وتطبّق الشرطة القوانين الجنائية (مثل الفجور، والفحش، والسلوك غير الأخلاقي) فيما يتعلق بهذه العلاقات أو بالتعبير عن الميل الجنسي.
- يجرّم القانون العلاقات الجنسية المثلية.
- لم يتناول التقييم القطري هذا الموضوع.
- لا يتطرق القانون إلى هذه المسألة.

هل هناك نصّ في القانون يجرّم العنف في الفضاء الإلكتروني ضد النساء والفتيات؟

- هناك أحكام في القانون تجرّم العنف في الفضاء الإلكتروني ضد النساء والفتيات.
- ليس هناك في القانون أي أحكام تتناول على وجه التحديد العنف في الفضاء الإلكتروني ضد النساء والفتيات، لكن هناك أحكام يمكن تطبيقها على كلّ من الرجال والنساء و/أو على العنف على شبكة الإنترنت وخارجها.
- ليس هناك أي أحكام في القانون تجرّم العنف في الفضاء الإلكتروني ضد النساء والفتيات.

الإنفاذ والرصد

هل رصدت الهيئات الحكومية تعهدات في الميزانية لتنفيذ التشريعات المناهضة للعنف ضد النساء والفتيات عبر إلزام الحكومة بتوفير ميزانية أو تخصيص الأموال بغية تنفيذ البرامج أو الأنشطة ذات الصلة؟

- تقدم الهيئات الحكومية تعهدات ملزمة في الميزانية لتنفيذ التشريعات المناهضة للعنف ضد النساء والفتيات عبر إتاحة التمويل للبرامج والأنشطة ذات الصلة.
- هناك تعهدات في الميزانية، لكنها غير ملزمة ولا تفرض أي التزام على الحكومة.
- ليس هناك تعهدات في الميزانية لإنفاذ التشريعات ذات الصلة بمناهضة العنف ضد النساء والفتيات.

هل وضِعت خطة عمل أو سياسة وطنية من أجل التصدي للعنف ضد النساء والفتيات تشرف عليها آلية وطنية مكلّفة رصد التنفيذ واستعراضه؟

- وضِعت خطة عمل/سياسة وطنية من أجل التصدي للعنف ضد النساء والفتيات تشرف عليها آلية وطنية مكلّفة رصد التنفيذ واستعراضه.
- وضِعت خطة عمل/سياسة وطنية من أجل التصدي للعنف ضد النساء والفتيات، لكن ليس هناك آلية للرصد والتنفيذ.
- ليس هناك خطة عمل أو سياسة وطنية.

المجال 3: العمل والمنافع الاقتصادية

التعزيز

هل يفرض القانون عدم التمييز ضد المرأة في العمل؟

- هناك أحكام محدّدة في قانون العمل تحظّر صراحةً التمييز ضد المرأة/تنصّ على عدم التمييز ضدها.
- لا يتضمن قانون العمل حكماً محدّداً يحظّر التمييز ضد المرأة، غير أن أحكاماً عامة أخرى قد تجرّمه.
- لا يحظَّر التمييز ضد المرأة في العمل.

هل يفرض القانون المساواة في الأجر عن العمل نفسه الذي يؤديه الرجل؟

- يمنح قانون العمل المرأة الحق في أجر متساوٍ عن العمل نفسه الذي يؤديه الرجل.
- لا يمنح قانون العمل المرأة الحق في أجر متساوٍ عن العمل نفسه الذي يؤديه الرجل.

هل يفرض القانون الأجر المتساوي في العمل ذي القيمة المتساوية؟

- يمنح قانون العمل المرأة الحق في الأجر المتساوي في العمل ذي القيمة المتساوية أسوةً بالرجل.
- يمنح القانون المرأة والرجل الأجر المتساوي في العمل ذي القيمة المتساوية، غير أن الغموض يلف عناصر الأجر الأخرى، بما في ذلك البدلات على سبيل المثال لا الحصر.
- لا يمنح قانون العمل المرأة الحق في الأجر المتساوي في العمل ذي القيمة المتساوية خلافاً للرجل.

هل يجيز القانون للمرأة أداء الوظائف نفسها التي يؤديها الرجل؟

- هناك قانون يؤكد حق المرأة في أداء الوظائف نفسها التي يؤديها الرجل.
- ليس هناك قيود قانونية على المرأة بشأن العمل الشاق أو في مهن محدّدة.
- هناك قيود قانونية على المرأة بشأن العمل الشاق أو في مهن محدّدة.

هل يجيز القانون للمرأة العمل خلال ساعات الليل أسوةً بالرجل؟

- هناك قانون يؤكد حق المرأة في العمل خلال ساعات الليل أسوةً بالرجل.
- ليس هناك قيود قانونية على المرأة بشأن العمل خلال ساعات الليل.
- هناك قيود قانونية على المرأة بشأن العمل خلال ساعات الليل.

هل يحظّر القانون الفصل في أثناء فترة الحمل وإجازة الأمومة؟

- يحظّر قانون العمل على أصحاب العمل فصل النساء بسبب الحمل وإجازة الوضع.
- بالرغم من أن قانون العمل لا يتضمن حظراً محدّداً بشأن فصل النساء بسبب الحمل، فإن هذا السلوك قد يكون غير قانوني بموجب أحكام أخرى، مثل التمييز غير القانوني.
- لا يحظّر القانون فصل النساء بسبب الحمل وإجازة الوضع.

هل ينصّ القانون على إجازة وضع ترقى إلى المعيار الذي حدّدته منظمة العمل الدولية بأربعة عشر أسبوعاً؟

- للمرأة الحق القانوني في إجازة وضع مدفوعة الأجر وفقاً للمعيار الذي حدّدته منظمة العمل الدولية بأربعة عشر أسبوعاً أو لفترة أطول.
- للمرأة الحق القانوني في إجازة وضع مدفوعة الأجر لفترة أقل من المعيار الذي حدّدته منظمة العمل الدولية بأربعة عشر أسبوعاً.
- ليس للمرأة الحق القانوني في إجازة وضع مدفوعة الأجر.

هل ينصّ القانون على إجازة أبوة مدفوعة الأجر؟

- ينصّ القانون على إجازة أبوة مدفوعة الأجر.
- ينصّ القانون على إجازة أبوة رمزية مدفوعة الأجر.
- ليس للآباء الحق القانوني في إجازة أبوة مدفوعة الأجر.

هل يمكن للمرأة أن تبرم عقداً أسوةً بالرجل؟

- ينصّ القانون على حقوق متساوية في التعاقد.
- ليس هناك قيود قانونية تُفرض على حق المرأة في إبرام العقود، غير أن هناك بعض الأحكام العامة الأخرى المتعلقة بحقوق المرأة التي تتعارض مع حقها في التعاقد.
- يفرض القانون شروطاً على حق المرأة في التعاقد.

هل يجيز القانون للمرأة تسجيل الأعمال التجارية أسوةً بالرجل؟

- ليس هناك قيود قانونية على تسجيل المرأة الأعمال التجارية، ويعاد تأكيد حقها في ذلك ضمن أطر سياساتية أو استراتيجية أخرى.
- ليس هناك قيود قانونية على تسجيل المرأة الأعمال التجارية.
- هناك قيود قانونية على تسجيل المرأة الأعمال التجارية.

هل تتناول التشريعات التحرش الجنسي في مكان العمل؟

- هناك أحكام محدّدة في قانون العمل تحظّر صراحةً التحرش الجنسي في مكان العمل.
- لا يتضمّن قانون العمل حكماً محدّداً يحظّر التحرش الجنسي في مكان العمل، غير أن أحكاماً عامة أخرى قد تجرّم هذا الفعل.
- لا تتناول أي تدابير تشريعية التحرش الجنسي في مكان العمل.

هل هناك أحكام تجيز الدعاوى/سبل الانتصاف المدنية فيما يتعلق بالتحرش الجنسي في مكان العمل؟

- هناك أحكام بشأن الدعاوى/سبل الانتصاف المدنية في حالات التحرش الجنسي في مكان العمل، فضلاً عن أحكام لمعاقبة فصل صاحب العمل العاملَ بدافع الانتقام.
- هناك أحكام بشأن الدعاوى/سبل الانتصاف المدنية في حالات التحرش الجنسي في مكان العمل، لكن ليس هناك أحكام لمعاقبة فصل صاحب العمل العاملَ بدافع الانتقام.
- ليس هناك أحكام بشأن الدعاوى/سبل الانتصاف المدنية في حالات التحرش الجنسي في مكان العمل ولا لمعاقبة فصل صاحب العمل العاملَ بدافع الانتقام.

هل تميّز القوانين الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية (قوانين العمل، وقوانين التقاعد المدني، وغيرها من القوانين) بين الرجل والمرأة من حيث سن التقاعد؟

- ينصّ التشريع الوطني على سن التقاعد ذاتها للعمال والعاملات.
- ينصّ التشريع الوطني على سن التقاعد ذاتها للعمال والعاملات، ويمنح النساء حصراً خيار التقاعد المبكر.
- ينصّ التشريع الوطني على سن تقاعد دنيا للعاملات.

هل تضمن القوانين الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية حقوقاً متساوية للرجال والنساء في منح أزواجهم معاشاتهم التقاعدية؟

- تنصّ التشريعات الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية على المساواة بين الجنسين في حق منح الأزواج المعاشات التقاعدية.
- تنصّ التشريعات الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية على حق المرأة في منح زوجها معاشها التقاعدي لكن في ظروف معينة (مثلاً كون الزوج ذا إعاقة).
- تجيز التشريعات الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية للرجل حصراً منح زوجته معاشه التقاعدي.

هل يؤمّن قانون العمل الحماية للعمال المنزليين؟

- يشمل قانون العمل العمال المنزليين في مندرجاته ويكفل لهم قدراً كبيراً من الحماية القانونية من الاستغلال والاعتداء.
- للعمال المنزليين بعض الحقوق القانونية في الحماية من الاستغلال والاعتداء، ولكنهم لا يتمتعون بالحماية العمالية ذاتها التي يتمتع بها العمال الآخرون في الاستخدام النظامي أو بحماية مماثلة.
- لا يتمتع العمال المنزليون بأي حقوق قانونية في الحماية من الاستغلال والاعتداء.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في حيازة الممتلكات واستعمالها والتصرف فيها؟

- هناك نظام تشريعي للملكية يؤكد المساواة بين الرجل والمرأة في حق حيازة الممتلكات واستعمالها والتصرف فيها.
- هناك نظام تشريعي للملكية يمنح المرأة بعض الحقوق، بيد أن أوجه عدم مساواة كبيرة لا تزال قائمة.
- ليس للمرأة أي حقوق أو حقوق دنيا في التملك.

الإنفاذ والرصد

هل هناك هيئة رسمية يمكنها تلقي الشكاوى المتعلقة بالتمييز ضد المرأة في العمل؟

- هناك هيئة رسمية متخصّصة، مثل أمين المظالم، لتلقي الشكاوى المتعلقة بالتمييز ضد المرأة في العمل.
- هناك هيئة رسمية عامة، مثل أمين المظالم، لتلقي الشكاوى المتعلقة بالتمييز ضد المرأة في العمل.
- ليس هناك هيئة رسمية يمكنها تلقي الشكاوى المتعلقة بالتمييز ضد المرأة في العمل.

هل تتيح الدولة دور رعاية الأطفال أو تدعمها؟

- تؤمن الدولة رعاية الأطفال في القطاع العام، وهناك أحكام تفرض توفير رعاية الأطفال المدعومة في القطاع الخاص.
- هناك أحكام تفرض توفير رعاية الأطفال، غير أنها ليست خدمة شاملة ومتسقة في القطاعين العام والخاص.
- ليس هناك رعاية أطفال تتيحها أو تدعمها الدولة في القطاعين العام والخاص.

المجال 4: الزواج والأسرة

التعزيز

هل سن الثامنة عشرة هي الحد الأدنى للزواج، بدون استثناءات قانونية، بالنسبة إلى النساء والرجال؟

- الحد الأدنى لسن الزواج هو 18 سنة للنساء والرجال، بدون استثناءات قانونية.
- السن القانونية الدنيا لزواج الفتيات هي 18 سنة. ويُسمح بالزواج في سن أصغر رهناً بالسلطة التقديرية القانونية.
- السن القانونية لزواج الفتيات هي دون الثامنة عشرة أو لا يوجد حد أدنى لسن الزواج. ولا يحظر الزواج المبكر.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الزواج (أي الموافقة) والشروع في الطلاق؟

- تتمتع المرأة بحقوق مساوية لحقوق الرجل في الزواج والشروع في الطلاق.
- تتمتع المرأة بحقوق مساوية لحقوق الرجل في بعض جوانب الزواج والطلاق، بيد أن أوجه عدم مساواة قانونية كبيرة لا تزال قائمة.
- لا تتمتع المرأة بحقوق مساوية لحقوق الرجل في بعض جوانب الزواج والطلاق أو معظمها.

هل يحظّر القانون تعدّد الزوجات؟

- يحظّر القانون تعدّد الزوجات.
- يُسمح بتعدّد الزوجات وفقاً لشروط صارمة ويستلزم موافقة المحكمة.
- يُسمح بتعدّد الزوجات من دون شروط صارمة.

هل يمنح القانون النساء والرجال حقوقاً متساوية في حضانة أطفالهم؟

- للنساء والرجال حقوق متساوية في حضانة الأطفال، بما في ذلك بعد الطلاق. ومراعاة مصلحة الطفل الفضلى هي شرط قانوني.
- للمرأة الحق في حضانة الأطفال حتى سن معينة، ولكن يقيَّد هذا الحق في بعض الحالات، مثل فقدانها الحضانة إذا تزوجت مجدداً.
- ليس للمرأة أي حقوق أو حقوق دنيا في حضانة الأطفال، ومراعاة مصلحة الطفل الفضلى ليست شرطاً قانونياً.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الولاية القانونية على الأطفال في أثناء الزواج وبعده؟

- للمرأة والرجل حقوق متساوية في الولاية على الأطفال، بما في ذلك بعد الطلاق.
- تتمتع المرأة بالحد الأدنى من حقوق الولاية على الأطفال.
- لا تتمتع المرأة بأي حق في الولاية على الأطفال.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الاعتراف بهما بوصفهما ربة/رب الأسرة؟

- للمرأة والرجل حقوق متساوية في الاعتراف بهما بوصفهما ربة/رب الأسرة.
- هناك أحكام قانونية عامة تضمن المساواة في الاعتراف بهما بوصفهما ربة/رب الأسرة، ما عدا في ظروف معينة.
- ليس للمرأة والرجل حقوق متساوية في الاعتراف بهما بوصفهما ربة/رب الأسرة.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في اختيار مكان الإقامة؟

- للمرأة والرجل حقوق متساوية في الأهلية القانونية، بما في ذلك اختيار مكان الإقامة والسكن.
- هناك أحكام قانونية عامة تضمن المساواة في الأهلية القانونية بين المرأة والرجل، بما في ذلك اختيار مكان الإقامة والسكن، ولكن في ظروف معينة فحسب.
- ليس للمرأة والرجل حقوق متساوية في الأهلية القانونية، بما في ذلك اختيار مكان الإقامة والسكن.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في اختيار المهنة؟

- تتمتع المرأة والرجل بحقوق متساوية في اختيار المهنة، بدون أي قيود على أنواع العمل الذي يمكن للمرأة أن تمارسه.
- للمرأة بعض الحقوق في اختيار المهنة، ولكن في ظروف معينة فحسب.
- لا تتمتع المرأة بحقوق مساوية لحقوق الرجل في اختيار المهنة.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الحصول على بطاقة هوية؟

- تمنح التشريعات ذات الصلة المرأة حقوقاً مساوية لحقوق الرجل في الحصول على بطاقة هوية.
- لا تتمتع المرأة بحقوق مساوية لحقوق الرجل في الحصول على بطاقة هوية.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في طلب الحصول على جواز سفر؟

- تمنح التشريعات ذات الصلة المرأة حقوقاً مساوية لحقوق الرجل في طلب الحصول على جواز السفر.
- لا تتمتع المرأة بحقوق مساوية لحقوق الرجل في طلب الحصول على جواز سفر.

هل للمرأة حقوق مساوية لحقوق الرجل في منح جنسيتها لأولادها؟

- تتمتع المرأة بالحقوق نفسها أسوةً بالرجل في منح جنسيتها لأولادها.
- تتمتع المرأة بالحقوق نفسها أسوةً بالرجل في منح جنسيتها لأولادها بموجب الأحكام الدستورية، وهناك تشريع ذو صلة قيد النظر؛ ويحصل الأطفال على بعض حقوق الإقامة من أمهاتهم.
- لا تتمتع المرأة بالحقوق نفسها خلافاً للرجل في منح جنسيتها لأولادها.

هل للمرأة حقوق مساوية لحقوق الرجل في منح جنسيتها لزوجها الأجنبي؟

- تتمتع المرأة بالحقوق نفسها أسوةً بالرجل في منح جنسيتها لزوجها الأجنبي.
- لا تتمتع المرأة بالحقوق نفسها خلافاً للرجل في منح جنسيتها لزوجها الأجنبي.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في حيازة الملكية الزوجية واستعمالها والتصرف فيها، بما في ذلك بعد الطلاق؟

- هناك نظام تشريعي للملكية الزوجية يؤكد المساواة بين الرجل والمرأة في حق حيازة الممتلكات واستعمالها والتصرف فيها، بما في ذلك بعد الطلاق.
- هناك نظام تشريعي للملكية الزوجية يمنح المرأة بعض الحقوق، بيد أن أوجه عدم مساواة كبيرة لا تزال قائمة.
- ليس للمرأة أي حقوق أو حقوق دنيا في الملكية الزوجية، بما في ذلك بعد الطلاق.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الميراث، حيثما ينصّ القانون على تلك الحقوق؟

- ينصّ القانون صراحةً على حق المرأة في حصة متساوية في الميراث عندما لا يترك المتوفى وصية.
- يرد ذكر الحقوق المتساوية في الميراث باعتبارها مبدأ في الدستور أو القانون الأساسي، ولكن القوانين العرفية هي التي تطبَّق في الممارسة العملية عندما لا يترك المتوفى وصية.
- لا توجد أي إشارة قانونية إلى حقوق متساوية في الميراث.
- الحق في الميراث غير منصوص عليه في القانون.

الإنفاذ والرصد

هل الزواج دون السن القانونية باطل أو قابل للإبطال؟

- هناك قانون ينصّ على أن الزواج دون السن القانونية الدنيا باطل.
- هناك قانون ينصّ على أن الزواج دون السن القانونية قابل للإبطال. غير أن معايير القدرة أو الصلاحية على إبطال الزواج غير محددة وتظل خاضعة لتقدير قضائي فضفاض.
- الزواج دون السن القانونية ليس باطلاً أو قابلاً للإبطال.

هل هناك محاكم مدنية متخصّصة أو إجراءات قضائية مدنية في مسائل قانون الأسرة تكفل المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة؟

- هناك محاكم مدنية متخصّصة أو إجراءات قضائية مدنية تضمن المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة.
- هناك محاكم مدنية متخصّصة أو إجراءات قضائية مدنية لكنها لا تضمن المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة أو ليس هناك محاكم خاصة ولكن الحقوق المتساوية للرجل والمرأة مضمونة.
- ليس هناك محاكم مدنية متخصّصة أو إجراءات قضائية مدنية ولا ضمانة للمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة.

المجال 5: الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية

التعزيز

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الرعاية الصحية للأمهات، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

- هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الرعاية الصحية للأمهات، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث.
- هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول النساء على الرعاية الصحية للأمهات، لكنها تفرض قيوداً تتعلق بالسن الدنيا، أو الوضع العائلي، أو إذن من طرف ثالث (الزوج، أو الوالدان/الولي، أو طبيب).
- لا يتناول أي قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) مسألة الحصول على الرعاية الصحية للأمهات.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات المراهقات على خدمات منع الحمل، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول النساء والفتيات المراهقات على خدمات منع الحمل، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث.

هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول النساء على خدمات منع الحمل، لكنها تفرض قيوداً تتعلق بالسن الدنيا، أو الوضع العائلي، أو إذن من طرف ثالث (الزوج، أو الوالدان/الولي، أو طبيب).

لا يتناول أي قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) الحصول على خدمات منع الحمل أو يكفل قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) حصول الرجال حصراً على خدمات منع الحمل.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات المراهقات على خدمات منع الحمل الطارئة، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول النساء والفتيات على خدمات منع الحمل الطارئة، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث.

هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول النساء على خدمات منع الحمل الطارئة، لكنها تفرض قيوداً تتعلق بالسن الدنيا، أو الوضع العائلي، أو إذن من طرف ثالث (الزوج، أو الوالدان/الولي، أو طبيب).

لا يتناول أي قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) الحصول على خدمات منع الحمل الطارئة.

هل الإجهاض المقصود قانونيٌ على الأقل عندما تكون حياة المرأة الحامل أو صحتها معرّضة للخطر وفي حالات الاغتصاب أو سفاح المحارم أو وجود تشوهات جنينية، وهل ألغي تجريم الإجهاض في أي حالة بالنسبة إلى المرأة الحامل ومقدمي الرعاية الصحية الذين يجرونه (عندما تُعطى الموافقة التامة)؟

الإجهاض هو (أ) قانوني عند الطلب ولا يخضع إلا لحدود فترة الحمل أو (ب) مسموح به على الأقل استناداً إلى الأسباب القانونية التالية: إنقاذ حياة المرأة أو الحفاظ على صحتها، أو في حالات الاغتصاب أو سفاح المحارم أو وجود تشوهات جنينية، ولا تفرض قيود تتعلق بالسن الدنيا، أو الوضع العائلي، أو أي إذن من طرف ثالث في الحالتين (أ) و(ب). ثم إنه لا يمكن توجيه التهم الجنائية بإجراء إجهاض غير قانوني إلى النساء أو مقدمي الرعاية الصحية، في الحالات التي يعطي فيها الطرفان الموافقة التامة.

يسمح بالإجهاض على الأقل استناداً إلى الأسباب القانونية السابق ذكرها (إنقاذ حياة المرأة أو الحفاظ على صحتها، أو في حالات الاغتصاب أو سفاح المحارم أو وجود تشوهات جنينية)، لكن ينصّ القانون على توجيه التهم الجنائية بإجراء إجهاض غير قانوني إلى النساء أو مقدمي الرعاية الصحية، أو يُسمح بالإجهاض على الأقل استناداً إلى الأسباب القانونية السابق ذكرها ولكن يشترط الحصول على إذن من طرف ثالث (الزوج، أو الوالدان/الولي، أو طبيب، أو القاضي) في جميع الحالات أو بعضها.

الإجهاض غير قانوني استناداً إلى سبب أو أكثر من الأسباب المذكورة أعلاه.

بغض النظر عن الوضع القانوني للإجهاض، هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الرعاية ما بعد الإجهاض، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول النساء والفتيات على الرعاية ما بعد الإجهاض، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث،

هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول النساء والفتيات على الرعاية ما بعد الإجهاض، لكنها تفرض قيوداً تتعلق بالسن الدنيا، أو الوضع العائلي، أو إذن من طرف ثالث

لا يتناول أي قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) مسألة الحصول على الرعاية ما بعد الإجهاض.

حتى في الحالات التي يكون فيها الإجهاض غير قانوني.

(الزوج، أو الوالدان/الولي، أو طبيب) أو لا تتيح الحصول على هذه الرعاية إلا في الحالات التي يكون فيها الإجهاض قانونياً.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) أو سياسات وطنية تلزم بإدراج التثقيف الشامل في مجال الصحة الجنسية في المناهج الدراسية الوطنية؟

هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تلزم بإدراج التثقيف الشامل في مجال الصحة الجنسية في المناهج الدراسية الوطنية، وترد المواضيع التالية في المنهج الدراسي: (أ) العلاقات، (ب) القيم والحقوق والثقافة والحياة الجنسية، (ج) فهم نوع الجنس، (د) العنف وتوخي السلامة، (هـ) مهارات للرعاية بالصحة وضمان الرفاه، (و) جسم الإنسان ونموه، (ز) الحياة الجنسية والسلوك الجنسي (ح) الصحة الجنسية والإنجابية.

هناك قانون (قوانين) أو لوائح (قوانين) تلزم بإدراج التثقيف الشامل في مجال الصحة الجنسية في المناهج الدراسية الوطنية، ولكن لا يغطي المنهج كافة المواضيع المذكورة.

لا يلزم أي (قوانين) أو لوائح (قوانين) بإدراج التثقيف الشامل في مجال الصحة الجنسية في المناهج الدراسية الوطنية.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الفحص والمشورة الطوعيين فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الفحص والمشورة الطوعيين فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث.

هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) ذات صلة، لكن تُفرض قيود تتعلق بالسن الدنيا، أو الوضع العائلي، أو إذن من طرف ثالث (الزوج، أو الوالدان/الولي، أو طبيب).

لا يتناول أي قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) الحصول على الفحص والمشورة الطوعيين فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، أو يكفل قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) حصول الرجال حصراً على هذه الخدمات.

الإنفاذ والرصد

هل هناك حالياً استراتيجية أو خطة عمل وطنية تتضمن تدابير تكفل وصول الجميع على قدم المساواة إلى كافة المعلومات والخدمات والسلع المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، وهل خُصّصت موارد الميزانية والموارد البشرية والإدارية لتنفيذها؟

هناك استراتيجية أو خطة عمل وطنية قائمة حالياً تتضمن تدابير تكفل وصول الجميع على قدم المساواة إلى كافة الخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، وقد خُصّص ما يكفي من موارد الميزانية والموارد البشرية والإدارية لتنفيذها.

هناك استراتيجية أو خطة عمل وطنية ذات صلة، لكنها لا تغطي سوى بعض جوانب الخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، ولم تُخصّص موارد في الميزانية (موارد مالية وبشرية وإدارية) لتنفيذها.

ليس هناك حالياً استراتيجية أو خطة عمل وطنية من هذا القبيل.

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

UNFPA
صندوق الأمم المتحدة للسكان

هيئة الأمم المتحدة للمرأة
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

UNDP

للاطلاع على
المصفوفة الإقليمية

22-00766